اسم المقال: الدبلوماسية الاقتصادية في السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط
اسم الكاتب: م.د. شذى رضا عبد المجيد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7662
تاريخ الاسترداد: 2026/06/08 23:03 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الدبلوماسية الاقتصادية في السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط▽

Economic Diplomacy in US Foreign Policy in the Middle East

م.د. شذى رضا عبد المجيد* Dr. Shaza Reda Abdul Majeed

الملخص:

إن السيطرة على منطقة الشرق الأوسط وكسب تأييد حكام وشعوب المنطقة تعتبر من أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، وبما أن الدبلوماسية تعتبر أهم أداة لتنفيذ السياسة الخارجية، جدير بنا أن نهتم بدراسة الدبلوماسية الأمريكية ونشاطها في هذه المنطقة، والطرق التي توظف بها الولايات المتحدة الأمريكية الدبلوماسية من أجل الحفاظ على مصالحها وزيادة نفوذها في المنطقة، كما أنه يولي واضعوا السياسة الخارجية الامريكية العامل الاقتصادي اهمية بالغة عند وضع تلك السياسة وتنفيذها في ظل التكامل بين المجالين السياسي والإقتصادي وصعوبة الفصل بينهما حيث يبرز الاقتصاد بعدّه وسيلة من الوسائل الدبلوماسية لتعزيز التعاون بين الدول ،وفي أحيان أخرى كوسيلة من وسائل الضغط على الكثير من دول العالم لاسيما دول الشرق الوسط لإدارة العلاقات السياسية ما بين الطرفين .

الكلمات المفتاحية: الشرق الأوسط ، الدبلوماسية الاقتصادية ، الولايات المتحدة الأمريكية ، السياسة الخارجية.

Abstract:

Controlling the Middle East and gaining the support of the region's rulers and peoples are among the priorities of American foreign policy. Since diplomacy is considered the most important tool for implementing foreign policy, it is worth paying attention to studying American diplomacy and its activity in this region, and the ways in which the United States employs diplomacy in order to preserve its interests and increase its influence in the region. American foreign policy makers also attach great importance to the economic factor when developing and implementing that policy in light of the integration between the political and economic fields and the difficulty of separating them, as the economy emerges as a means of diplomacy to enhance cooperation between countries, and at other times as a means of pressure on many countries of the world, especially the Middle Eastern countries, to manage political relations between the two parties.

Keywords: Middle East , Economic Diplomacy , United States of America , Foreign Policy .

▽ تاريخ التقديم : 2024/8/13 تاريخ القبول: 2024/10/9 تاريخ النشر: 2024/12/31

* جامعة النهرين_ كلية العلوم السياسية shatha.reda@nahrain.univ.edu.iq

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

المقدمة :

تعتبر منطقة الشرق الأوسط من أهم المناطق التي سعت كل القوى الكبرى للسيطرة عليها، لأهميتها الإستراتيجية ولأنها تمثل مخزون نفطي هام في العالم، والولايات المتحدة الأمريكية بما أنها القوة العظمى في العالم بعد انهيار الكتلة الشرقية، زادت في بداية عهد الأحادية القطبية من الاهتمام بمنطقة الشرق الأوسط وتجلى ذلك من خلال تدخلها في تحرير الكويت الذي اعتبر بمثابة البوابة الشرعية للولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة وفرض هيمنتها على المنطقة، والسعي لتحقيق مصالحها الإستراتيجية فيها.

توجهت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية ونشاطها الدبلوماسي منذ نهاية الحرب الباردة إلى منطقة الشرق الأوسط، وسعت إلى السيطرة على هذه المنطقة ، لإمتيازها بوفرة الموارد الطبيعية والثروات المعدنية ومصادر الطاقة ولأتساعها الجغرافي الذي يمكن من استخدامه عسكريا، كما انها تعتبر منطقة حيوية تساعد على إيجاد مراكز نفوذ أمريكي تكون قريبة من دول وتكتلات قد تهدد المصالح الأمريكية، كالاتحاد الأوروبي، روسيا، الصين ودول شبه القارة الهندية، إضافة الى توفر عوامل الإنتاج اللازمة لقيام صناعة حربية، ومصادر الطاقة اللازمة للعمليات العسكرية ووجود موانئ صالحة للملاحة تكون بمثابة قواعد بحرية، بالإضافة إلى وجود العديد من المطارات والقواعد الجوية.

اهمية البحث: تعتبر الدبلوماسية الامريكية دبلوماسية القوة الاولى في العالم ورغبتها في ان تبقى القطب المهيمن على العالم وقد ربط البحث بدراسة الدبلوماسية الامريكية بمنطقة الشرق الاوسط لما لها من اهمية استراتيجية وما تمتلكه من موارد اقتصادية لذلك من الاهمية ان نفهم الدبلوماسية الاقتصادية الامريكية و الوسائل التي توظفها الولايات المتحدة الامريكية من اجل تحقيق اهدافها في المنطقة .

اشكالية البحث : تعتبر الدبلوماسية الاقتصادية شكل من أشكال الدبلوماسية الأمريكية، فما مكانتها في السياسة الخارجية الأمريكية، وكيف توظفها الولايات المتحدة الأمريكية في تنفيذ إستراتيجيتها في منطقة الشرق الأوسط؟ فإن المشكلة الأساسية التي تقترن بالسؤال التالي: كيف يمكن تحديد الطريقة الفعالة للممارسة الدبلوماسية الاقتصادية، وكذلك المدى الذي يجب أن يذهب إليه هذا الاستخدام؟ و ما هي مضامين وابعاد السياسة الخارجية الامريكية تجاه المنطقة .

فرضية البحث:

أ- ترتبط توجهات السياسة الخارجية الامريكية في الشرق الأوسط بحجم مصالحها في المنطقة.

ب- ان العامل الاقتصادي يمثل احد الركائز المهمة للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية والوسائل الفاعلة لتحقيق اهدافها

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

منهجية البحث: اعتمد الباحث منهجيه تقوم على اعتماد المنهج التاريخي لتتبع الأصل في توجهات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية في الشرق الأوسط والمنهج الوصفي والتحليلي بقصد الوصول الى رؤية الولايات المتحدة في سياستها تجاه دول الشرق الأوسط إضافة الى المنهج المقارن أي المقارنة بين نهجي الرئيسين دونالد ترامب وجو بايدن في التعامل مع قضايا المنطقة.

هيكلية البحث: من اجل الإجابة على إشكالية البحث سوف نبحث في الأطر المفاهيمية لمفردات البحث ومن ثم تحديات السياسة الخارجية الامريكية في الشرق الاوسط وأخيرا الآيات المتبعة لتحقيق تلك الأهداف.

أولا: الأطر المفاهيمية

1- تعريف الدبلوماسية الاقتصادية:

إن الدبلوماسية علم ذو فروع متعددة وتخصصات دقيقة، أحدها هي الدبلوماسية الاقتصادية وتعرف أنها: "النشاطات الدبلوماسية التي تستخدم العامل الاقتصادي في التعامل السياسي". وعد هذا التعريف ان الدبلوماسية الاقتصادية هي استخدام العوامل الاقتصادية لحل المشكلات السياسية العالقة بين الدول"[1].

وعرفت أنها: "استخدام أشخاص القانون الدولي للطرق والأساليب الدبلوماسية، وكذلك الوسائل الاقتصادية والسياسية التجارية والمالية والتقنية من أجل بلوغ أهدافها، وتوفير الضمان لتأمين المصالح الاقتصادية الخارجية، وتحقيق التطور في الاقتصاد القومي[2].وهي أيضاً: "الدبلوماسية القائمة على المساعدات الاقتصادية التي تقدم للدول بشكل ثنائي جماعي وبكافة أشكالها. وهذه الدبلوماسية يمكن أن تكون صورة جديدة للدبلوماسية الاستعمارية[3]".

والدبلوماسية الاقتصادية أيضاً: تناول قضايا السياسة الاقتصادية في المحافل الدولية متعددة الأطراف ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية و وضع المعايير العالمية للمنظمات الدولية[4]، أما قاموس الدبلوماسية لبريدج وجيمس فإنه يعرف الدبلوماسية الاقتصادية أنها المعنية بقضايا السياسة الاقتصادية، وتتضمن عمل الوفود والمندوبين في المؤتمرات التي ترعاها هيئات مثل منظمة التجارة العالمية كما يتضمن جزء من عملهم الإبلاغ عن السياسات الاقتصادية والتطورات في الدول الأجنبية، وتقديم المشورة

---

(1) عطا محمد صالح زهرة، في النظرية الدبلوماسية (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤م)، ص ١٠٨.
(2) عماد حبوب دويلات الدبلوماسية الاقتصادية اللاذقية: دار المرساة الطبعة الأولى، ١٩٩٦م)، ص 6.
(3) على حسون الشامي الدبلوماسية نشأتها وتطورها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية (عمان: دار الثقافة، الطبعة 5، 2011) ص 11.
(4) Nicoleta Vasilcovschi, Commercial diplomacy importance and the role of peace promoter in the globalisation .Ed. (Romania: Iasi University Press, 2005) p28

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

والنصح بشأن أنجح الطرائق للتأثير على الدول الأخرى. فالدبلوماسية الاقتصادية توظف الموارد الاقتصادية كمكافآت أو عقوبات في السعي لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، وهذا ما يُعْرَف باسم "فن إدارة شؤون الدولة بالدبلوماسية".[1] بمعنى: أن الدبلوماسية الاقتصادية تتعلق بعملية تعزيز السياسات المتعلقة بالإنتاج وحركة تبادل السلع والخدمات والعمل والاستثمار في البلدان الأخرى ومن خلال التعاريف السابقة وغيرها للدبلوماسية الاقتصادية نخلص إلى أنها تُعَدُّ فرعاً من الدبلوماسية السياسية باستعمال الدولة لمقدراتها الاقتصادية من أجل تحقيق المصالح القومية؛ بالتأثير على الدول الأخرى، وتنويع وتطوير الاقتصاد الوطني، وتوجيه السلوك السياسي للدول بما يخدم مصالحها. ومن جهة أخرى يمكن عَدُّها إحدى آليات تحقيق الأمن والاستقرار من خلال مجموع النشاطات الدبلوماسية المرتبطة بالنشاطات الاقتصادية فيما وراء الحدود الوطنية التي تباشرها الدولة والفواعل غير الدولية في العالم الواقعي.[2]

برزت الدبلوماسية الاقتصادية كأداة مهمة من أدوات التعامل السياسي الدولي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، بل إن الأسلحة الاقتصادية لهذا النوع من الدبلوماسية أصبحت تتفوق بمقياس الفاعلية الأكثر تأثيراً كما يقول جون بايندر على الوسائل الاستراتيجية ذات الثقل التقليدي في الممارسات الدبلوماسية بين الدول وبذلك ظهرت أنماط جديدة من العلاقات التي تتميز بالمقدرة العالمية على التأثير المتبادل بغير وسيلة القوة ، وحتى بالنسبة للقوى العظمى فقد تضاءل مفعول التهديد باستخدام القوة بصورة حادة في السنوات الأخيرة. ومع هذا التدهور في فاعلية الأدوات الاستراتيجية للقوة التي سبق للدبلوماسية الدولية أن ركزت واعتمدت عليها، فإن التهديد الذي تحس به الدول لاستقلالها أخذ ينتقل من دائرة الأمن إلى دائرة التبعية الاقتصادية ،وهذه الحقيقة الجوهرية على وجه الخصوص هي التي جعلت بعض المحللين يطلقون مصطلح "القوى العظمى المدنية" على الجماعة الاقتصادية الأوروبية واليابان، وهي الدول التي لديها قوة اقتصادية، وصناعة، وتكنولوجيا عملاقة، في حين أنها ضعيفة عسكريا ، إذا ما قورنت قدراتها الاستراتيجية العامة بكل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي. وتستطيع هذه القوى الاقتصادية العملاقة أن تحقق أهدافها السياسية مع الدول الأخرى[3].

---

(1) عبد الحميد مشري الدبلوماسية الاقتصادية في عصر العولمة، رسالة ماجستير (الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام ٢٠١٠م، ص 31.

(2) هاجر أوناف الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية ودورها مع دول الساحل الأفريقي، رسالة ماجستير، الجزائر: المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، قسم علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية، ٢٠١٦). ص 17

(3) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، (القاهرة: المكتبة الاكاديمية، 1991)، ص 424.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

كما يعبر أيضا عن الدبلوماسية الاقتصادية بدبلوماسية الدولار – أي تحقيق المصالح الأمريكية من خلال الدولار – و كانت وزارة الخارجية هي الأداة الرئيسية في تحقيق هذه المصالح، و ذلك إما بتمويل رجال الأعمال الأمريكيين في الخارج لتسيير أعمالهم الاقتصادية، و إما باستغلال المعونة التي كانت تقدمها للدول كإحدى أدوات الدبلوماسية الاقتصادية، و كانت البداية بمخطط مارشال لإعادة بناء و اعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وتبعها في ذلك عدد من الدول كالبرازيل و الأرجنتين و جنوب إفريقيا، ومن هنا عُرفت الدبلوماسية الاقتصادية من خلال استخدام الأدوات الاقتصادية للدولة لتحقيق مصالحها القومية، فهي استغلال الثقل السياسي للدولة لخدمة مصالحها الاقتصادية و العكس كذلك.[1]

ونستنتج من خلال ما سبق أن الدبلوماسية الاقتصادية تسعى لتحقيق الأمن الاقتصادي للدول ضمن النظام الدولي الذي يتميز بالفوضى، ويتم تعزيز السياسات الاقتصادية الخارجية للدول عن طريق جمع المعلومات كسبب للتأييد، والتمثيل والتفاوض[2]، وما يميز الدبلوماسية الاقتصادية هو أن القطاع الخاص يشارك في عملية صنع القرار للتأثير في موقف التفاوض للبقاء في السوق التنافسية العالمية، أو الإقليمية[3].

2- أدوات الدبلوماسية الاقتصادية

اعتمدت الدبلوماسية الاقتصادية على عدة أدوات، يمكن إجمالها فيما يلي:

أ- تطبيق سياسات وتدابير اقتصادية تهدف إلى تشجيع أو تنمية روابط التبادل التجاري في قطاعات استيراد وتصدير السلع والخدمات. ومن أمثلة ذلك الأخذ بنظام الحصص، وتقديم إعانات للمصدرين، أو التسعير الاقتصادي لإنتاج القطاع العام في الدولة، وإلزام المنتجين بضرورة التقيد بمواصفات فنية خاصة في الإنتاج على النحو الذي تقرره الدولة.

ب- التركيز على سياسات الرسوم والضرائب الجمركية، إما كإجراءات وقائية مانعة، أو على أساس مبدأ المعاملة بالمثل كما قد تأخذ الدولة مبدأ الرسوم التفضيلية التي تعني التمييز في المعاملة الضريبية لمصلحة البعض، نظرا لوجود روابط مصلحية أو سياسية خاصة معها.

---

(1) بسعود حليمة، الدبلوماسية الاقتصادية: الابعاد المفاهيمية والتطبيقية، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية، المجلد 15، العدد 1، 2022، ص 649.

(2) Lee, Donna and Brain Hocking, "Economic Diplomacy" in Robert A. Denemark (ed) the international studies Encyclopedia, Vol. II, (2010), PP. 1216-1227.

(3) Hurunui Rashid, Economic Diplomacy in south Asia; august 2005; p.2, 25/1/2017 the link:https://crawford.anu.edu.au

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ج- فرض قيود على التحويلات الخارجية، أو فرض ضرائب عالية على الاستثمارات الأجنبية، أو تقديم بعض الإغراءات والحوافز لها عن طريق إعفائها من تلك الضرائب بصورة جزئية أو كلية لفترة معينة، تختلف في أقصاها بحسب الاحتياجات التي تحددها الدولة لنفسها من وراء جذب رؤوس الأموال والخبرات الأجنبية إليها.

د- تقديم المنح والقروض لبعض الدول الخارجية بتسهيلات ائتمانية خاصة أو بمعدلات فائدة تقل عن سعر السوق.

هـ - التعديل في الشروط التي تحكم انتقال رأس المال أو حركة التجارة إلى الخارج، سواء بالتقييد أو التسريح، مما يترتب عليه التعديل في هيكل العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة. وقد تكون التعديلات شاملة تضم كل القطاعات التي يمتد إليها التعامل الاقتصادي مع الخارج، كما قد تكون مقصورة على قطاعات معينة [1].

3 _ الشرق الأوسط المعنى والمدلول

عرفت موسوعة بريتانكا الأمريكية، الشرق الأوسط بأنه مصطلح يعود في استعماله الحديث إلى الحرب العالمية الثانية، ويشمل " الأراضي الواقعة حول الساحلين الجنوبي والشرقي للبحر المتوسط من المملكة المغربية إلى شبه الجزيرة العربية وإيران، وأحياناً إلى ما وراء ذلك" وتضيف الموسوعة العالمية الشهيرة أن مصطلح " الشرق الأوسط " قد حدد بالبلدان والمناطق الآتية: تركيا، واليونان وقبرص، وسورية ولبنان والعراق وإيران، وفلسطين (هنا) تضع البريتانكا بين قوسين " الآن إسرائيل ") ، والأردن ومصر والسودان، وليبيا، ودول شبه الجزيرة العربية ". ثم توسع كي يشمل المغرب وتونس والجزائر، بالإضافة إلى ذلك " تطلبت عوامل جغرافية من المسؤولين في أحيان كثيرة، ربط أفغانستان وباكستان بشؤون الشرق الأوسط ".[2] وفي منتصف خمسينيات القرن الماضي، عرّف وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس معنى مصطلح الشرق الأوسط بأنه " المنطقة الواقعة بين ليبيا في الغرب، وباكستان في الشرق وتركيا في الشمال وشبه الجزيرة العربية في الجنوب "، بالإضافة إلى السودان وأثيوبيا".

ويعرف مجلد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي يصدر سنويا في لندن المنطقة: بأنها تشمل تركيا إيران وقبرص ومنطقة الهلال الخصيب وإسرائيل وشبه الجزيرة العربية ومصر والسودان وليبيا وأفغانستان وتونس والمغرب والجزائر. يعرف المعهد البريطاني الملكي للعلاقات الدولية منطقة الشرق الأوسط، بأنها

(1) فاطمة احمدي، الدبلوماسية الاقتصادية للقوى الصاعدة: دول البريكس نموذجا، مجلة السياسة الدولية، العدد 212، 2018، المجلد 53، ص35.

(2) عبد الله تركماني، تعاظم الدور الإقليمي لتركيا: مقوماته أبعاده ومظاهره وحدوده، ط1 ، دار نقوش عربية : تونس ، 2010، ص29.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

تلك المنطقة التي تشمل كل من إيران وتركيا وشبه الجزيرة العربية ومنطقة الهلال الخصيب والسودان وقبرص.

يعرف لونسوازكي أهم منظري العلاقات الدولية بأن مصطلح الشرق الأوسط: يتضمن الدول الواقعة جنوب الاتحاد السوفيتي وغرب باكستان بالإضافة على مصر في إفريقيا.[1] ويعرف "القاموس السياسي" الشرق الأوسط، بأنه اصطلاح جغرافي يطلق على الإقليم الذي يضم الدول الأسيوية والأفريقية المتجاورة القريبة من أوروبا ويطل أكثرها على البحر المتوسط وتشمل: إيران والعراق والجزيرة العربية ثم تركيا وسوريا ولبنان وفلسطين والأردن ومصر وليبيا، وجميع هذه الدول عربية وإسلامية، وكان أكثرها إلى عهد قريب ضمن مناطق النفوذ البريطاني والفرنسي.[2]

ويعرف البنك الدولي الشرق الأوسط بالمنطقة التي تضم الدول الواقعة بين المغرب غربا وإيران شرقا بينما يرى آخرون أنه عبارة عن منطقة تضم فضلا عن المشرق العربي ووادي النيل كلا من إيران وتركيا وآسيا الوسطى.[3] كما يعرف مصطلح الشرق الأوسط عموماً: "تلك المنطقة التي تتوسط الشرقيين الأدنى والأقصى وتتمتع بمواصفات وتراكيب وتعقيدات ومسالك تربط شرق الكرة الأرضية بغربها وتتألف من مجموعة أقاليم متنوعة في غرب أسيا التي تتوسط العالم وتحيط بها بحار عديدة، وتعد هذه المنطقة من أغنى مناطق العالم بثرواتها النفطية".[4]

4_ الجذور التاريخية

يرجع مفهوم الشرق الأوسط إلى القرن الخامس عشر ، أي فترة الاكتشافات الجغرافية الأوروبية خاصة تلك المحاولات البرتغالية الجادة للوصول إلى الشرق ، وفي هذا الإطار سميت الهند والصين بالشرق الأقصى، في حين أطلق على البلاد الواقعة في شرق البحر المتوسط بين اوروبا وهذه المنطقة تعبير الشرق الأقصى[5]، لكن التعبير الأكثر شيوعا هو تعبير الشرق الأوسط الذي استخدم لأول مرة من طرف رجل الاستخبارات البريطاني الجنرال توماس إدوارد جوردن في مقال كتبه سنة 1900 والذي نوه

(1) ممدوح محمود مصطفى منصور ، الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط ، مكتبة مدبولي ،ص41.
(2) أحمد عطية، القاموس السياسي، دار النهضة العربية، 1968 ، ص 680.
(3) بديعة أشهب الإقليمية الجديدة والتكامل الإقليمي بين الدول النامية الوطن العربي نموذجا، دراسات استراتيجية ومستقبلية، العدد 6، القاهرة معهد البحوث والدراسات العربية، 2001، ص 75.
(4) سعد شاكر شبلي، التحولات الاستراتيجية للشرق الأوسط وأثرها على بيئة الأمن الإقليمي الخليجي، ط 1، دار زهران للنشر 18 والتوزيع الاردن، 2014، ص 18.
(5) علي الدين هلال، وجميل مطر، النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية، ط ، د س ن ، ص 22.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

فيه الى الحكومة البريطانية بالخطر الروسي المرتقب على المصالح البريطانية في الهند ، خاصة إثر تقدم هذا الأخير في بلاد فارس – إيران حاليا.[1]

وبعد الحرب العالمية الأولى اكتسب مصطلح الشرق الأوسط أهمية أكثر شيوعا حيث أنشأ ونتسون تشرشال وزير المستعمرات البريطاني آنذاك ما عرف بإدارة الشرق الأوسط وكان ذلك في سنة 1921 حيث أنيط بإدارة شؤون فلسطين وشرق الأردن والعراق ، وفي هذا الصدد جاءت نهاية الحرب العالمية الثانية لتؤكد وتقر منهجيا وموضوعيا بمفهوم الشرق الأوسط ذو الإيحاءات السياسية منها والاستراتيجية، ذلك عندما أنشئ مركز تموين الشرق الأوسط وقيادة الشرق الأوسط والتي كانت قائمة تحت إشراف البريطانيون ، وفي عام 1945 أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية معهد الشرق الأوسط ، وحددت هذه المؤسسة القريبة من وزارة الخارجية الأمريكية مجالها الجغرافي في المنطقة الواقعة بين المغرب وباكستان ، وفي سنة 1953 طرح وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دلاس مشروعه عن ضرورة حماية أمن المنطقة من الخطر الشيوعي ، بحيث جاء مشروعه ليؤكد دائما أهمية هذه الرقعة الجغرافية من الناحية التاريخية والاستراتيجية بالنسبة لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وفي نفس السياق وبعد حرب الخليج الثانية عام 1991 وتزايد الوجود العسكري الأمريكي المكثف في المنطقة، وتوقيع اتفاق غزة – أريحا أولاً، والاتفاقيات الثنائية المنفردة بين الكيان الصهيوني وكل من الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، طرحت الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني مشروع الشرق أوسطية لاحتواء المنطقة ضمن المخطط الأمريكي الصهيوني لإجهاض المشروع القومي العربي في الوحدة والنهوض الحضاري[2].

ثانيا: الأهمية الاقتصادية للشرق الأوسط في السياسة الخارجية الامريكية

ان الأهمية الأساسية لتوجهات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، تتبع من خلال وجود النفط فيها ويقدر احتياطي النفط في الشرق الأوسط ب 66% من احتياط النفط العالمي التقليدي، وفي نهاية القرن العشرين انتج الشرق الأوسط حوالي ثلث الإنتاج العالمي من النفط وهذا ما أعطى لبعض الدول في الشرق الأوسط قوة اقتصادية مثلت معادلة قوية في سياسات وأجندات الحكومات والدول، ومن الدول التي تتميز بفائض نفطي كبير وواسع هي السعودية والعراق والكويت هذا ما جعل

(1) ممدوح محمود مصطفى منصور، مرجع سابق ص ص، 39، 40.
(2) كمال سالم الشكري، مشروع الشرق أوسطية والأمن القومي العربي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 28، العدد الأول 2012، ص ص 514، 515.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

العديد من القوى الدولية تخلق نوعاً من الشقاق واللا استقرار في المنطقة ابتدأت في إيجاد حالة قطيعة بين الدول وهذا ما حققته في بداية التسعينات من القرن العشرين في مرحلة ما يسمى بحرب الخليج الثانية.[1] علما أن الولايات المتحدة أخذت بالتحول إلى مرحلة مضاعفة إنتاج النفط، وتقلص الاستيراد بشكل كبير حتى أصبحت مع العقد الثالث من هذا القرن أكبر منتج في العالم في مجال النفط والغاز أي إنّها قلصت وارداتها إلى كمية صغيرة إلى جانب التوسع بالاستثمار في الطاقة النظيفة، وهو ما يعني عدم الاهتمام بالنفط في المنطقة العربية إلا إنّه من الناحية العملية فإنّها ما زالت تهتم بالسيطرة على النفط.

كما إن تحليل هيكل الإنتاج يشير باتجاه استخراج النفط إلى التركيز بشكل أساسي في منطقة الخليج وفقاً لتقديرات هيئة معلومات الطاقة، إذ إنّ ارتفاع نصيب نفط أوبك الموجه لسد احتياجات العالم من نحو (46%) عام 2010 إلى (50%) عام 2020،خيرموشر على ذلك[2]، إضافة الى عودة الشركات العالمية الكبرى إلى السيطرة على قطاع النفط مرة أخرى في دول الخليج العربي مثلما كان عليه سابقاً في بداية القرن الحادي والعشرين، فالشركات النفطية متعددة الجنسية هي إحدى أدوات الولايات المتحدة الأمريكية في السيطرة النفطية على العالم أو ما يسمى شركات الاحتكار النفطي التي كانت حتى زمن قريب تسيطر سيطرة تامة على مجمل مراحل صناعة النفط في العالم، منذ مرحلة الاستكشاف والتنقيب والحفر والإنتاج والنقل والتكرير والتوزيع والتسويق إلى (80%) من الإنتاج النفطي العالمي، وتسيطر على أكثر من (70%) من صناعة التكرير العالمية، وكذلك تملك أكثر من (50%) من ناقلات النفط [3] والاهم من ذلك، يتمحور الهدف الآخر حول اهتمام الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب الباردة على محاولة منع ربط أورو – آسيا بمنطقة الشرق الأوسط الغنية بالنفط ولاسيما العراق وإيران اللتان كانتا بعيدتين عن دائرة النفوذ والسيطرة الأمريكية، إذ عدّت المحاولات العراقية والإيرانية خروجًا عن المسموح به وهو هدف يقترب من الهدف الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى شن حرب احتلال أفغانستان عام 2001، تحت ذريعة الحرب على الإرهاب من أجل الوصول إلى منطقة بحر قزوين الغنية بمصادر الطاقة، وإبعاد هذه المنطقة عن النفوذ الروسي والإيراني، وهذا الأمر هو الذي دفع شركة البترول الأمريكية إلى اقتراح بناء خطوط أنابيب نفط وغاز من تركمانستان يمر من خلال أفغانستان إلى باكستان

(1) قلاع الضروس سمير، الاهمية الاستراتيجية والاقتصادية والرهانات الدولية الكبرى لمنطقتي الشرق الاوسط والساحل الافريقي: دراسة جيو سياسية مقارنة مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة تامنغست - الجزائر، العدد 1 565 2022، ص5.
(2) حارث قحطان عبد الله و مثنى فائق مرعي، التنافس الدولي على النفط و الغاز الطبيعي وأثره في العلاقات الدولية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، صلاح الدين، العدد الأول 2014، ص 137.
(3) عبد الخالق عبد الله، "العالم المعاصر والصراعات الدولية "، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1989، ص 199.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وبعدها إلى الهند هذا الطريق له بعد جيوبوليتيكي في أبعاد نفط وغاز هذه المنطقة من المرور عبر روسيا[1] وكذلك الطريق الغربي ويسمى مشروع نابوكو وهو مؤيد من قبل أذربيجان وتركيا وجورجيا والولايات المتحدة الأمريكية، وهذا الطريق يجلب النفط إلى ميناء سويس في جورجيا ومنه يتم نقله بالسفن عبر البحر الأسود والبسفور لأوروبا إلى جانب نقل الغاز، وتبلغ الطاقة التمريرية الكلية المستهدفة من خط نابوكو (31) مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنوياً، وهو أكبر خط من بين ثلاثة خطوط من المقرر أن تصدر الغاز الطبيعي من آسيا الوسطى والقوقاز إلى الأسواق الأوروبية، فإن هذه المحاولات الأمريكية هي تطبيق لمنهجية الاستراتيجية الأمريكية نحو ممارسة الهيمنة والسيادة على العالم من خلال السيطرة على القارة الآسيوية أو بالأحرى على مواردها الاقتصادية وخيراتها وثرواتها النفطية منذ وقت طويل جداً ولاسيما خطوط ومنابع " النفط والغاز " الرئيسة في العالم، متخذين من العراق وافغانستان، أقرب مثالين حيين لفهم أوسع وأدق لتلك الاستراتيجية في التنافس والسيطرة على مصادر الطاقة وإبعاد المنافسين الاقتصاديين الآخرين عنها[2].

أما في عهد ترامب يعتمد مجال التوجه تجاه الشرق الأوسط على مبدأ الصفقة" كذلك " لا توجد صداقات دائمة أو عداوات دائمة بل مصالح دائمة وهو المبدأ التي تطبقه الولايات المتحدة الأمريكية، فهي تعمل على موازنة مصالحها مع جميع حلفائها، وبالطبع في الشرق الأوسط توجد كل من الإمارات والسعودية ومصر على رأس هؤلاء الحلفاء أما على مستوى دول الخليج وبالخصوص السعودية والإمارات فقد أكد ترامب في أكثر من موقف أن تلك الدول لديها المال وبالتالي يجب الاستفادة منها إلى أقصى حد، وهو ما يبرر قمة الدول الاسلامية والخليجية وحضور ترامب فيها التي عقدت في الرياض عام 2017، والتي تم فيها توقيع العديد من الاتفاقيات التي جعلت السعودية توقع صفقات بلغت قيمتها 460 مليار دولار مع الولايات المتحدة الامريكية، إلا أنه وفي وقت لاحق، خرج الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب بتصريح مفاده بأن السعودية بالذات تدفع له كل هذه الأموال الطائلة من أجل حماية أنظمتهم[3].

أما سياسة الرئيس الأمريكي جو بايدن فقد حاول منذ تسلمه سدة الحكم في بدأ دبلوماسية جديدة مع الشرق الأوسط فمن الناحية الاقتصادية سعى إلى أن يكون الدور الأكبر هو تخفيف العقوبات الدولية على الدول المفروض عليها من خلال الإقدام على مباشرة مفاوضات جديدة حول القضايا الإقليمية

(1) حارث قحطان عبد الله و مثنى فائق مرعي، مصدر سبق ذكره، ص 139.
(2) حارث قحطان عبد الله ومثنى فائق مرعي، المصدر نفسه، ص 139.
(3) ملاك قائد، إستراتيجية ترامب وتقوية مكانة "إسرائيل" في الشرق الأوسط، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، اسطنبول،2020، ص6.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

والاستراتيجية في المنطقة عبر فكرة العودة المتوازنة من أجل ضمان المصالح الاقتصادية والتأثير على سلوك الفاعلين في منطقة الشرق الأوسط فعملية الاحتواء تسهم في وجود حافز من خلال التوجه نحو اقتصادات الشرق الأوسط وأهمها النفط وأمن الطاقة مستقبلاً وعدم الوقوف في مبدأ الانتظار والترقب وستكون هناك فجوات في عملية السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط [1].

وبذلك يمكن القول إنّ الأهمية الاقتصادية عدت عاملاً مهماً في توجهات السياسية الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط لما لها من دوائر اهتمام في مدرك صانع القرار الأمريكي فالمصلحة الوطنية الأمريكية تقتضي ديمومة الموارد وضمان الرفاهية الاقتصادية من خلال موضوعات أمن الطاقة والنفط واستغلال الموارد الطبيعية وبهذا فإنّ الوجود الأمريكي الدائم يفضي إلى إيجاد سلسلة متنوعة من الأزمات بهدف البقاء والسيطرة والحفاظ على الموارد الاقتصادية وضمان استغلالها بما يلائم هدف الولايات المتحدة الأمريكية.

ثالثاً: تحديات الدبلوماسية الاقتصادية الامريكية في الشرق الأوسط

1- قضية امن النفط

تحوي منطقة الشرق الأوسط القسم الأكبر من احتياطات النفط والغاز في العالم، وتحقق الولايات المتحدة أهدافها الاقتصادية من خلال خاصية بيع النفط بالدولار الأمريكي فقط[2] ، وضمان مصادر الطاقة بالمنطقة للولايات المتحدة وحلفائها في أنحاء العالم كافة، وكليهما يُمكن الولايات المتحدة من الهدف الفرعي الثالث وهو الهيمنة على الطاقة والبلدان الصناعية التي تحتاج لها بشكل عام أمام منافسيها الرئيسين (روسيا العضو في أوبك والصين الدولة غير العضو في أوبك[3]، لذلك كان لزاما على الولايات المتحدة الأميركية تأمين مصادر الطاقة والتحكم فيها من ثلاثة أوجه هي[4]:

أ_ ضمان الحصول على النفط بكميات وأسعار اقتصادية مناسبة، بحيث لا يستلزم الحال الانتقال في وبين عناصر الطاقة.

---

(1) رامي عبد الله عبد المحسن عبد القادر، السياسة الخارجية الامريكية في عهد جو بايدن اتجاه ايران، مجلة مدارات إيرانية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات، برلين، العدد 12، 2021، ص 143.

(2) في العام ١٩٧٣ ، وافق العاهل السعودي الراحل الملك فيصل بن عبد العزيز، على قبول الدولار كعملة وحيدة لشراء النفط، مقابل تقديم أمريكا الحماية العسكرية لحقول النفط في بلاده، مما يتيح للولايات المتحدة ضمان استمرار نفوذها على أوسع رقعة من مناطق الإنتاج، وأقدمت دول "أوبك" الأخرى على تلك الخطوة في ١٩٧٥، وبالتالي نجحت واشنطن بربط الدولار بالنفط بدلا من الذهب، والذي كان معمولا به إبان اتفاقية بريتون وودز " عام ١٩٤٤ ، ولما يتمتع به الدولار من خصائص منها: السيولة عالية، والقبول العالمي، استقرار نسبي حيث لا توجد أي عملات تضاهي الدولار بهذه الخصائص. للمزيد ينظر الى: جيا فخري عمر الجاف الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية العراق انموذجا، ط١، مركز العراق للدراسات، ٢٠١٦، ص ص ٨٦-٨٧.

(3) سيد غنيم، الأصابع على الزناد، استراتيجيات الأمن القومي للدول الكبرى وتاثيراتها على الشرق الأوسط، ط1، دار صفافة للنشر والتوزيع والدراسات القاهرة، ٢٠٢١، ص ١٩٨.

(4) عبد علي كاظم المعموري، مالك دحام الجميلي، النفط والاحتلال في العراق، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد - العراق، ٢٠١١، ص ٦٦.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ب_ ضمان التحكم بإستهلاك الدول الكبرى من النفط

ج_ التحكم بالقرار السياسي للدول المنتجة لذلك كان من أحد أسباب احتلال الولايات المتحدة للعراق هو السيطرة على منابع النفط وبالتالي السيطرة على خطوط نقل النفط من اسيا والخليج الى أمريكا الشمالية و اوروبا من خلال السيطرة على اهم منطقتين واعدتين في العالم الشرق الأوسط باحتلال العراق[1]، وآسيا الوسطى انطلاقا من احتلال أفغانستان والاستحواذ على نفط بحر قزوين من خلال تأسيس قاعدة أطلسية وبذلك فأن وجود القواعد العسكرية في بحر قزوين في الشمال وفي الخليج العربي في الجنوب سيشكل نقطتي حصار بالنسبة لإيران وتحجيم نفوذها في المنطقة والسيطرة على مناطق النفط[2]، كما يمتاز العراق بالمخزون النفطي الأكبر والارخص تكلفة[3]، كما ان الوجود العسكري للولايات المتحدة في العراق أدى لجعل العراق المورد النفطي الضامن للولايات المتحدة بدلا من السعودية وتحول العراق كأداة ضغط للولايات المتحدة نحو الدول المنتجة والمستهلكة في منظمة أوبك اذ يملك العراق احتياطي نفط ما يقارب (١٥٣) مليار برميل أي ما يعادل ربع احتياطي النفط العالمي[4]، وعليه تم خلق بديل تكون له القدرة والفاعلية على تأمين متطلبات استراتيجيتها خاصة بعد ان وضعت يدها على الاحتياطيات النفطية المؤكدة للعراق، والعثور على منافس يؤدي دور المنتج المكمل للعرض النفطي في الأسواق العالمية من خلال الارتقاء بالمنتج العراقي لمقاييس تقترب من الإنتاج السعودي، وبذلك تكون سياسات التسعير متوافقة مع رغبات الولايات المتحدة الأمريكية وهذه هي أهم الغايات التي تنشدها الولايات المتحدة [5]، وفي عام ٢٠١٧ تم تمهيد الطريق لرجوع العلاقات إلى مسارها الطبيعي ما بين العراق والمملكة العربية السعودية في نتيجة لتغيير الإدارة الامريكية ووصول الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الى السلطة حيث كان دوره بارزا في عودة العلاقات ما بين البلدين بعد انقطاع دام ربع قرن وذلك من خلال توقيع مذكرة تأسيس مجلس التنسيق المشترك برعاية أمريكية تجسدت بحضور وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون) ، كما تهدف الاستراتيجية السعودية الجديدة في العراق وبدعم الولايات المتحدة الأمريكية بعزل واحتواء ايران عن طريق التعاون الثنائي ما بين البلدين متمثلا بزيادة الاستثمار في العراق [6]، وفي إطار

---

(1) حسين حافظ وهيب، مستقبل العلاقات العراقية - الامريكية في ظل الاستراتيجية الأمريكية الراهنة، مجلة دراسات الدولية مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العدد ٣٦، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ٢٠٠٨، ص ١٢٨.

(2) المصدر نفسه ص ص 132-133.

(3) المصدر نفسه ص 128.

(4) درية صالح عبد الله نور العراق في المنطقة العربية (رؤية امريكية)، مجلة السياسية والدولية، العدد ٢٦-٢٧، كلية العلوم السياسية، جامعة المستنصرية، ٢٠١٥، ص ٤٤٧.

(5) عذراء ردام مرزوك دور النفط في صياغة الاستراتيجية الامريكية حيال منطقة الخليج العربي (العراق انموذجاً)، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الآداب والعلوم - قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٥ ، ص ص ١٣١-١٣٠.

(6) ياسر كوتي، تغيير التوجهات في العلاقات العراقية.. السعودية، الملخص السياسي، مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث المجلد ٤ - العدد ٦٤، اقيم كردستان... العراق ٢٠١٧، ص ١ ص ٢، متاح على الرابط https://bit.ly/3LbQaGu

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

التنسيق من اجل السيطرة على أسعار النفط، جرت مباحثات مابين رئيس الوزراء عادل عبد المهدي في ٦ أيلول ٢٠١٩ مع ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان)، بحثا خلاله تنسيق جهود البلدين مع بقية الاطراف في منظمة أوبك من اجل السيطرة على أسواق النفط وضمان ثبات وعدم تدهور أسعار النفط في السوق العالمية [1]، وفي نفس الصدد جاءت زيارة رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي الى الرياض في نيسان ٢٠٢١ وتم عقد جلسة مباحثات رسمية مع الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع بالمملكة العربية السعودية، حيث اتفق الجانبان على التعاون في مجالات الطاقة والطاقة المتجددة وتفعيل وتسريع خطة العمل المشتركة تحت مظلة مجلس التنسيق السعودي العراقي مع ضرورة الاستمرار في التعاون وتنسيق المواقف في المجال البترولي ضمن نطاق عمل منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) واتفاق (أوبك) (+) ، مع الالتزام الكامل بمقتضيات الاتفاق، وآلية التعويض وبجميع القرارات التي تم الاتفاق عليها، بما يضمن استقرار أسواق البترول العالمية [2]، كما عكست زيارة الرئيس الأمريكي جو بايدن للشرق الأوسط الممتدة من (١٣ – ١٦ تموز (٢٠٢٢) وفي ضل ازمة الطاقة الحالية بعد الحرب الروسية – الأوكرانية، وبعد تسلم بايدن الرئاسة قرر تخفيض انتاج النفط الى ١١ مليون برميل بعدما كان ١٥ مليون برميل بحجة حماية البيئة، لكن في الوقت الحاضر مارست الولايات المتحدة ضغوطا على المملكة العربية السعودية لزيادة انتاجها النفطي من اجل خفض أسعار النفط [3]، إذ هيمنت شحنات النفط القادمة من الشرق الأوسط عامة ومن العراق والسعودية خاصة حيث بلغ حجم الامدادات (٨٠٠,٠٠٠ برميل) في حزيران ٢٠٢٢ ، وبالإضافة لهذه التدفقات تم شحن حوالي (١,٢) مليون برميل باتجاه القناة من الخليج العربي في الأسابيع الثلاثة الأولى من شهر تموز ٢٠٢٢ ، معظمها من العراق [4]، إضافة على إعلان ولي العهد السعودي في قمة جدة للأمن والتنمية أن بلاده ستقوم برفع إنتاج النفط إلى ١٣ مليون برميل، وأن هذه الزيادة سوف تنفذ على المدى البعيد وستكون في عام ٢٠٢٧ بعدما تتوسع السعودية في الاستثمارات اللازمة لزيادة مستوى الإنتاج اليومي الحالي والذي يتجاوز ١٠ ملايين برميل[5]، وإستناداً لما سبق تركز استراتيجية الولايات

---

(1) رئيس مجلس الوزراء السيد عادل عبد المهدي يتلقى اتصالا هاتفيا من ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان المكتب الإعلامي لرئيس مجلس الوزراء، ٦ أيلول ٢٠١٩، تاريخ الدخول ٢٩ آذار ٢٠٢٢ ، متاح على الرابط: https://pmo.iq/press2019/6-9-2019001.htm

(2) ولي العهد السعودي ورئيس الوزراء العراقي يعقدان جلسة مباحثات رسمية، وكالة انباء البحرين، ١ نيسان ٢٠٢١، تاريخ الدخول ٢٩ آذار متاح على الرابط https://bit.ly/3N EUq3

(3) دوافع زيارة الرئيس الأمريكي بايدن إلى السعودية تحليلات واراء، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٢ تموز ٢٠٢٢، ص٣.

(4) بلومبرغ تكشف دور العراق والسعودية بتزويد أوروبا بالنفط الخام، مقال منشور على موقع السومرية نيوز بتاريخ ٢٣ تموز ٢٠٢٢ متاح على الرابط https://bit.ly/3C7hC6X

(5) حسام إبراهيم، كيف عكست زيارة بايدن مواجهة الصين في الشرق الأوسط ؟ (تحليلات) ، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ابوظبي، تاريخ النشر ١٩ تموز ٢٠٢٢ متاح على الرابط: https://bit.ly/3pkcal

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

المتحدة على المتغير النفطي وتعارض أي خفض في حجم الإنتاج النفطي، لأن هذا الخفض يؤثر على دينامية الاقتصاد الأمريكي ويؤدي إلى زيادة الأسعار التي من شأنها أن تقود إلى ركود الاقتصاد العالمي، وهذا الركود يؤثر سلباً على الإستراتيجية النفطية للولايات المتحدة الأمريكية، وان خفض الإنتاج النفطي يعد تحديا للأمن القومي الأمريكي[1] ، لذلك لجأت الولايات المتحدة لتقوية العلاقات ما بين البلدين من أجل ضمان استقرار امن المنطقة وبما انهما الدولتان اللتان تحتلان الصدارة في الإنتاج والاحتياط النفطي في منظمة أوبك، هذا معناه ضمان مصالحها الحيوية في تدفق النفط وبأسعار معقولة، ان أمن الخليج العربي من المنظور الامريكي يعني ديمومة تدفق النفط ضمن سقف اسعار يتوافق مع الظروف الاقتصادية السائدة عالميا، والحفاظ على سلامة الملاحة البحرية في الخليج العربي وعبر نقاط الاختناق المتمثلة بمضيق هرمز والذي يعد أحد أهم الممرات المائية في العالم وتعبره (٢٠ – ٣٠) ناقلة نفط يومياً معبأة بنحو 40% من النفط المنقول بحرا على مستوى العالم، خالية من الانقطاع تعد أولوية استراتيجية وامنية للولايات المتحدة الأمريكية لاسيما لمواجهة التهديد الايراني المتكرر بإغلاقه مضيق هرمز بوجه الملاحة البحرية والذي من شأنه التأثير ليس على صادرات النفط الخليجي فحسب، بل يفضي إلى حدوث أزمة طاقة عالمية، لذلك تسعى الولايات المتحدة لجذب العراق الى محيطه الخليجي للحد من النفوذ الايراني من اجل خلق توازن في المنطقة [2] ، وعليه كانت هناك سياسات أمريكية تستهدف تعزيز أمن الملاحة الخليجي، وهو ما تم بنشر وحدات عسكرية أمريكية في المياه الدولية والاقليمية، وانشاء (التحالف الدولي لأمن وحماية حرية الملاحة البحرية وضمان سلامة الممرات البحرية)[3].

2_ الانفتاح الإيراني الروسي

ان العلاقات الروسية الايرانية لم يكن ينظر لها على أنها تهديد كبير لمصالح الدول الأخرى كدول الخليج و (إسرائيل) والولايات المتحدة الأمريكية، لكن هذه النظرة قد تراجعت في ضوء تنامي هذه العلاقات بشكل أعمق في المستويات العسكرية، فضلاً عن توثيق الروابط الاقتصادية والتجارية معها

---

(1) هنري كيسنجر، هل تحتاج الولايات المتحدة الأمريكية الى سياسة خارجية نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٢، ص ١٩٦.

(2) منعم العمار، العلاقات الدولية مع دول الجوار الجغرافي تركيا / ايران، مجلة قضايا سياسية، العدد ، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين ٢٠٠٦ ، ص ٢٨.

(3) وهو تحالف دولي يتألف من 9 دول وهي : (البانيا، الكويت، قطر، السعودية، الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، استراليا، الامارات العربية المتحدة، البحرين المقر الرئيس للتحالف الهدف منه ضمان أمن الملاحة في الخليج العربي ومضيق هرمز وخليج عمان ومضيق باب المندب والبحر الأحمر من الهجمات وأعمال القرصنة بما يضمن تعزيز التدفق الحر للتجارة، وردع التهديدات التي تواجه السفن، وضمان امن الطاقة العالمي، وباشر مهامه في مستهل تشرين الثاني عام ٢٠١٩م، ولم يتم ذلك إلا في ظل سياسة أمريكية تنسق المواقف مع كافة دول مجلس التعاون الخليجي وبضمنها المملكة العربية السعودية للمزيد ينظر الى احمد هاشم حمادي الفلاحي، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية بعد عام ٢٠١١ ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة الانبار ، ٢٠٢٠، ص١٢٣.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

خصوصًا ما بعد عام 2022، والاستفادة من خبراتها في التحايل لعقود على العقوبات الغربية وبناء اقتصاد قادر على التعايش مع العزلة.[1]

تعمقت علاقة روسيا وإيران بعد فرض عقوبات عليهم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، بسبب الحرب الروسية الأوكرانية والملف النووي الإيراني، فتم فرض مجموعة من العقوبات التي استهدفت قطاع الطاقة المربح في روسيا، وتم عزل العديد من البنوك الروسية عن شبكة المعاملات المالية "سويفت"، ما أعاق بشكل كبير قدرة موسكو على إجراء معاملات تجارية، وكانت إيران تأمل في إسقاط العقوبات القائمة على برنامجها النووي المثير للجدل في مفاوضات إحياء اتفاقها النووي المتعثر مع القوى العالمية، وفرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عقوبات جديدة عليها بسبب دعمها للحرب الروسية وحملتها على المحتجين ضد النظام في الداخل، ونتيجة تعرضهما لعقوبات دولية، لجأت روسيا وإيران لتطوير التجارة بطريقة يمكن أن تلتف على الإجراءات العقابية، فعزز البلدان علاقاتهما التجارية الخاصة مع بناء علاقات اقتصادية مع دول عدة ومنها كوريا الشمالية، وبيلاروس، وفنزويلا وميانمار (بورما) التي فرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عليها عقوبات، فكانت علاقة إيران ذات مصلحة لتوسيع اسواقها والتخلص من الضغوط الأمريكية.[2]

وتستخدم الدول الخاضعة للعقوبات، عدداً من الأساليب المختلفة لإجراء التجارة فيما بينها، يمكنها الدخول في عمليات مقايضة أو تجارة غير مقومة بالدولار الأميركي، فزادت العقوبات الغربية من استخدام روسيا لليوان الصيني لإجراء معاملات تجارة ثنائية وثلاثية بين الصين وروسيا وإيران، وحاولت الكيانات الروسية أيضاً التهرب من العقوبات باستخدام العملات المشفرة، و إتخذت إيران وروسيا خطوات للتداول بعملاتهما الوطنية وعملتا على دمج أنظمة الدفع المصرفية الإلكترونية المحلية للابتعاد عن الدولار.[3]

كما أن هنالك مواقفاً مشتركة بين إيران وروسيا في علاقتهما مع الولايات المتحدة والدول الغربية، والتي اتسمت بالتنافس والصراع في مجالات جيوسياسية حيوية عدة في المنطقة دفعتهما إلى مزيد من

---

(1) محمود علوش روسيا وتوازن القوى في الشرق الأوسط، مقال موقع الجزيرة نت 9 كانون الثاني 2023، ينظر الى: https://www.aljazeera.net/opinions/2023/1/9/ تم الاطلاع بتاريخ 13/1/2023

(2) اد فظيع" للالتفاف على العقوبات.. روسيا وإيران تلجان للدول المنبوذة، موقع الحرة واشنطن، الولايات المتحدة الامريكية 5/1/2023 ينظر الى https://www.alhurra.com/arabic-and- تم الاطلاع بتاريخ 12/1/2023

(3) Steven Terner, A China-Russia Swift Alternative Will Not Undermine Iran Sanctions, Policy Analysis, WASHINGTON INSTITUTE, Feb 25, 2022, See the online link: https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/china-russia. , Viewed on 2023\1\13.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

التعاون والتفاعل في المواقف وبالتحديد بعد الحرب الروسية الأوكرانية، فاتجهت إيران إلى تطوير تعاونها مع روسيا وتعزيز موقعها في مواجهة التحديات الغربية، وسعت إيران من الناحية الاستراتيجية إلى إستغلال التطورات بنهج أكثر واقعية لتحقيق أهدافها كاستجابة للمتغيرات الجيوسياسية الجديدة في المنطقة، وإن التوقيع على اتفاقية الشراكة التجارية والعسكرية بين إيران وروسيا يعني إطلاق حزمة كبرى من المشاريع الحيوية بينهما في مجالات الطاقة والنقل والسكك الحديدية والسلاح، وحدثت عدة زيارات من الجانب الإيراني ومنها زيارة الرئيس الإيراني ابراهيم رئيسي 19 كانون الثاني 2022 إلى العاصمة الروسية موسكو، التقى خلالها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، كما وارتفع ميزان التبادل التجاري بين البلدين من 1.74 مليار دولار عام 2018 إلى ملياري دولار في عام 2019، ونمت التجارة البينية بنحو 40% خلال النصف الأول من عام 2021 مقارنة بالفترة نفسها من عام2020[1] وتعمل روسيا وإيران على تشييد طريق تجاري جديد باستثمارات تزيد عن 20 مليار دولار، إذ يمتد من الحافة الشرقية لأوروبا إلى المحيط الهندي بطول 3000 كيلومتر (1860) ميلا، بعيدًا عن متناول أي تدخل أجنبي، وينفق البلدان هذه المليارات الضخمة لتسريع تسليم الشحنات على طول الأنهار والسكك الحديدية المرتبطة ببحر قزوين، وبالتالي زيادة حجم التجارة الخارجية، ووفقا لتقرير نشرته وكالة "بلومبيرغ الأميركية، فإن بيانات تتبع السفن تظهر عشرات السفن الروسية والإيرانية – بما في ذلك بعضها الخاضع للعقوبات – التي تسير بالفعل على الطريق، وتتجه روسيا وإيران تحت ضغط هائل من العقوبات الغربية، بناء روابط جديدة مع الاقتصادات العملاقة وسريعة النمو في اسيا.[2]

ويمكن القول إن التأثير والتركيز الأمريكي على تواجد الصين وعلاقاتها في الشرق الأوسط دفعت طهران للبحث عن قوة كبرى يمكن أن تزيد من نفوذها ومصالحها الاقتصادية والأمنية وإنّ روسيا هي القوة المناسبة لذلك، كما وجدت إيران في الحرب الروسية الأوكرانية وما يصاحبها من أبعاد جيوسياسية وعقبات اقتصادية، تمثل معادلة حوافز استراتيجية يمكن من خلالها أن تعزز تموضعها الاستراتيجي في المنطقة، وعليه دفعت تلك التطورات المصاحبة للحرب الروسية الأوكرانية وما يشوبها من مخاوف مشتركة بين إيران وروسيا من حيث أبعادها لإعادة التشكل الاقليمي لتحقيق التوازن مع الاطراف الأخرى

(1) فراس عباس هاشم إيران والحرب الروسية الأوكرانية المحددات وفرص التوظيف مجلة مدارات إيرانية المركز الديمقراطي العربي للدراسات برلين العدد 16، 2022 ، ص ص 14-15

(2) طريق تجاري عابر للقارات بين روسيا وإيران لتحدي العقوبات الأمريكية تقرير رصانة المعهد الدولي للدراسات الايرانية، الرياض ، 2023، ينظر الى: https://rasanah-iiis.org/%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25B تم الاطلاع بتاريخ 13/1/2023

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وصياغة تفاعلات جديدة في المنطقة تمنح إيران قدرة على المناورة في سياستها الخارجية تجاه بلدان المنطقة، فضلاً عن حماية مصالحها ونفوذها .

2- التواجد الصيني في الشرق الأوسط

أ_ انضمام ايران الى منظمة شنغهاي للتعاون

تعد التجمعات المتعددة الأطراف مهمة وذات ثقل عالمي، إذ يمكنها احتواء قوة الولايات المتحدة الأمريكية المهيمنة ضمن النظام الدولي، فهنالك مجموعات مثل مجموعة بريكس ذات التجمع المالي والتي تضم البرازيل، روسيا، الهند الصين وجنوب افريقيا، او تلك التي يمكنها تشكيل قوة موازنة على نطاق أوسع للوجود الأمريكي الاقتصادي والأمني، وهي منظمة شنغهاي للتعاون والاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروواسيا.[1]

فعدت منظمة شنغهاي وسيلة للتعاون الاقتصادي والسياسي والجغرافي بين الصين وإيران، وهيمنت الصين وروسيا على المنظمة وهي مؤلفة من (الصين، روسيا، كازخستان قيرغيزستان طاجيكستان و اوزباكستان وانضم كل من الهند وباكستان عام (2017) ، و رأت كل من إيران والصين أن المنظمة هي وسيلة للتصدي للوجود الأمريكي في المنطقة والخروج من عزلة إيران.[2]

فبعد 16 عامًا من انضمام إيران للمنظمة كعضو بصفة مراقب اي عام 2005 ، وحضورها الاجتماعات السنوية ورغم طلبها الانضمام كعضو دائم إلا أنّ طلبهم قوبل بالرفض من قبل بعض المؤسسين (الصين وروسيا) [3]، ونتيجة لتطور العلاقات الصينية الإيرانية، ولمواجهة النفوذ الأمريكي وخاصة في المنطقة وخروج إيران من عزلتها تم الموافقة على ضم إيران إلى المنظمة كعضو دائم عام 2021 في قمة دوشنبة وعززت الاطراف مشاوراتها في إطار المنظمات الإقليمية والدولية، وعلقت الصين على أهمية إيران ودورها ونفوذها كدولة رئيسة في المنظمة وتقدر دور إيران في الأنشطة ذات الصلة فدعمت دور إيران الرسمي في المنظمة . [4]

---

(1) ايران و منظمة شنغهاي مزايا الانضمام وحدود الحركة، ورقة تقدير موقف، رصانة، المعهد الدولي للدراسات الايرانية، الرياض، 2021. ص 4.

(2) اندرو سكوبيل وعليرضا نادر، الصين في الشرق الأوسط التنين الحذر ؟ دراسة عن مؤسسة راند، كاليفورنيا، 2016 ص 68 .

(3) حنان فالح حسن، استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية حيال الصين بعد احداث 11 ايلول 2001، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد 63 السنة الثانية عشر 2020، ص 549.

(4) فاطمة الصمادي، إيران والصين ومعاهدة الـ 25 عاما : هل تتحول العلاقات إلى شراكة استراتيجية عميقة؟، تقارير دراسات، مركز الجزيرة للدراسات الدوحة، 2014، ص 8 .

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وكان انضمام إيران إلى منظمة شنغهاي هو تحدٍّ صيني لمواجهة النفوذ الأمريكي، فضلاً عن تخلص إيران من العقوبات احادية الجانب المفروضة من الولايات المتحدة الأمريكية [1]، واحتفل الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي بالموافقة باعتبارها نجاحًا غير عادي، وعدّ الانضمام مؤشرًا على فشل الهيمنة والانفراد لصالح دول مستقلة مثل إيران، ومنذ نهاية عام 2021 ، كثفت الصين بشكل كبير، من وارداتها النفطية من إيران على الرغم من العقوبات، إذ أعلنت سلطات الجمارك الصينية رسميًا عن شراء الخام الإيراني لأول مرة منذ كانون الأول 2020 [2] فعدت هذه الخطوة وبمساعدة صينية إلى فتح آفاق اقتصادية وتجارية كبيرة، فضلاً عن إفشال المخططات الأمريكية الرامية إلى عزل إيران والضغط عليها، وتكثيف التواجد الصيني في منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية.

ب_ تعاون الصين مع دول مجلس التعاون الخليجي

لم يقتصر توسيع حضور الصين والدخول في شراكة مع إيران، وإنما امتدت الى مزاحمة الولايات المتحدة الامريكية في أهم الشركاء لأمريكا دول الخليج العربي، فسعت الصين لتعزيز علاقاتها بدول الخليج العربية، وهو ما تجلى في المشاركة في القمة التي عُقدت بمشاركة قادة دول مجلس التعاون الخليجي في كانون الأول 2022، والتي تمخض عنها اتفاقيات باستثمارات ضخمة، كما كان لافتاً أن الرئيس الصيني لم يزر إيران مثلما فعل عندما زار السعودية في 2016 ، ضمن جولة شرق أوسطية شملت السعودية وإيران و مصر. [3]

ومن المؤكد أنّ هنالك أهمية متزايدة للصين على الساحة الدولية ومن ثم على المنطقة العربية ودول مجلس التعاون الخليجي فهي العملاق الاقتصادي الذي يحتل المرتبة الثانية عالمياً بعد الولايات المتحدة الأمريكية بإجمالي ناتج محلي قيمته 10 ترليون دولار وبنسب نمو عالية جداً على مدار العديد من السنوات، تتطور العلاقات بين الصين والدول الأكثر نشاطاً في مجلس التعاون الخليجي في اتجاهات جديدة، إذ تتطلع الصين إلى فرص سد الفجوة الناشئة في المنطقة في ضل تراجع تأثير الولايات المتحدة الأمريكية وهذا ما يعد مصدر قلق للولايات المتحدة التي لا تزال تسعى للحفاظ على دورها كراع أمني رائد في المنطقة، وفي الواقع ينظر إلى انخراط الصين العميق في المنطقة على أنه عامل موازنة ضد التأثير

---

(1) ديبيكا ساراسوت، الروابط بين ايران والصين تظافر الاستراتيجيات الجغرافية الاقتصادية، سلسلة تقييم حالة، صادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الدوحة، 2022، ص 6.

(2) جاكوبو سيتا، تنفيذ الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين الصين وإيران ليس بهذه السرعة، معهد دول الخليج العربي في واشنطن 12 نيسان 2022، ينظر الى: https://agsiw.org/ar/implementing-the-china-iran-comprehensive-strategic-partnership-not-so-fast-arabic،

(3) غضب إيراني: هل نجح "رئيسي" في تفعيل الاتفاق الاستراتيجي أثناء زيارته للصين؟ ورقة تقدير موقف، مركز المستقبل للدراسات و الأبحاث المتقدمة، ابو ظبي، العدد 1757، 2023.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الغربي على الرغم من أن جميع دول مجلس التعاون الخليجي تدرك جيداً أنّه لا يوجد بديل الآن للمظلة الأمنية الامريكية . [1]

في 9 كانون الأول 2022 قام الرئيس الصيني شي جين بزيارة رسمية إلى المملكة العربية السعودية لحضور قمة دول مجلس التعاون الخليجي والصين للتعاون والتنمية بعد سنوات من التوقف بسبب ظهور الوباء وعوامل أخرى، مثلت الزيارة بداية لعهد جديد من العلاقات بين الصين والدول الخليجية إذ كان الهدف من الزيارة تعزيز صورة الصين كشريك جديد قوي وموثوق، فالصين تحاول الحصول على دور أكثر اهمية في المنطقة مستغلة الصراع الأمريكي الروسي على أوكرانيا يضاف إلى ذلك استغلال حالة الركود الاقتصادي في انحاء الدول الغربية وانشغالهم بأزمة الطاقة التي تسببت بها روسيا ؛ لذلك توجهت الصين نحو الخليج مدفوعة بحاجتها إلى الطاقة كونها أكبر مستهلك في العالم وإنّ دول الخليج لاسيما السعودية تعد أكبر مصادر الطاقة في العالم فقد مهد هذا الوضع الارضية المناسبة لإقامة علاقات اقتصادية كما تم توقيع اتفاقية بقيمة 29.26 مليار دولار من شأنها أن تزيد من تسهيل الشراكة الثنائية والتي بدورها ستمكن الصين من ممارسة دور أكبر في المنطقة . [2]

في السياق ذاته ترى المملكة العربية السعودية ودول المجلس التعاون الخليجي الأخرى أهمها الإمارات العربية المتحدة أن الصين تمثل قوة موازنة فعالة ضد الهيمنة الغربية طويلة المدى، إذ إن الدول الخليجية تبحث عن طرق بديلة لتجنب الاعتماد على قوة عظمى واحدة والصين تتوافق تماماً مع هذه المتطلبات إضافة الى ذلك تشير الاستطلاعات الاخيرة أن شعبية الصين ترتفع بشكل ملحوظ بين الدول الناطقة باللغة العربية مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية وعلى هذا النحو فإنّ الكثير من الدول العربية اليوم والخليجية تفضل إقامة علاقات اقتصادية وتجارية مع الصين وهذا ما مكن الصين من دفع اليوان الصيني كعملة معتمدة وبديل محتمل للدولار الأمريكي من قبل الكثير من الدول سيما الخليجية . [3]

حيث يشكل أمن الطاقة أهم قضية بالنسبة للصين في منطقة الخليج، فتعد المملكة العربية السعودية أكبر شريك تجاري نفطي منفرد للصين، وبلغت الحصة الإجمالية من النفط الخام من السعودية والإمارات وعمان والكويت إلى المصافي المستقلة 32.5% خلال عام 2021 مقارنة بـ 24.3% في عام 2020

---

(1) عبد العزيز بن عثمان بن صفره، العلاقات الخليجية - الصينية.. بين الاقدام والتردد، مجلة اراء حول الخليج، العدد 106, 2016، افتتاحية العدد.

(2) Fouad Shahbazou, Taking Stock Of The Sino-Gcc Rapprochement, Institute For Development And Diplomacy, 2022,P2.

(3) Elena M.Savicheva, Lgor V.Ryzhov, China And Gulf Cooperation Council Countries; From Economic Deals To Strategic Partnerships, Journal International Realation, Vol.22,Nol, 2022,180-181.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

[1]، اما فيما يتعلق بالمصالح الأمنية غير التقليدية، تعد دول الخليج من بين شركاء الصين المهمين في مكافحة التطرف والقوى الإرهابية العنيفة، ولا يهدف هذا التعاون إلى منع المتطرفين الأجانب والقوى الإرهابية من اختراق الصين فحسب، بل يهدف أيضاً إلى حماية الشعب الصيني ومصالحه في الخارج من هذه الجماعات العنيفة. ووفقاً لذلك سعت الصين إلى استخدام قدراتها المتنامية للتكيف وليس للتعايش مع البيئة الدولية التي تسعى الولايات المتحدة للهيمنة على مفاعيلها الاقتصادية والعسكرية ، فأستخدمت مدخل ذي شخصين مع دول الطريق وخاصة المنطقة، الأول هو صقل قوتها الاقتصادية والعسكرية المستقلة بما يقلل الحاجة إلى الاعتماد على حلفاء اقويا عسكرياً، والثاني هو محاولة منع أي حواجز دولية او اقليمية منظورة على الطريق التي تخطط الصين السير به، وفيما يتعلق بالشق الأول فإن الصين ماضية إلى الامام في هذا الطريق أما فيما يتعلق بالشق الثاني فيتحقق عن طريق منع الولايات المتحدة من الحفاظ على هيمنتها واثبات قوتها في النظام الدولي، من خلال منع الفاعلين الدوليين والإقليميين من الوقوف إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية بطريقة تؤدي إلى التطويق الاستراتيجي للصين، فسعت بذلك الصين إلى مزاحمة النفوذ الأمريكي الاقتصادي في المناطق التي تزخر بمصادر الطاقة، فأتت بذلك أهمية الشرق الأوسط بالنسبة للصين ودخلت بشراكات استراتيجية مع كل من إيران والعراق ودول مجلس التعاون الخليجي وحققت بذلك هدفها المتمثل بمنع أي حواجز دولية وإقليمية في الطريق الذي سارت به.[2]

ويتبين لنا الدور الأمريكي وأثره في العلاقات الصينية الإيرانية، فوسعت الصين علاقاتها الاقتصادية في المنطقة من خلال الاستثمارات والتواجد الأمني، فضلاً عن دعم إيران في إعادة علاقاتها الدبلوماسية مع دول المنطقة لغرض خلق بيئة مستقرة وزيادة وتعزيز التعاون السياسي والدبلوماسي والاقتصادي، وعليه فإنّ العقوبات الأمريكية لعام 2018 فرضت على الصين إجراء بعض التخفيف في العلاقات مع إيران، إلا أنّ البلدين الصين وإيران انطلقتا في عام 2021 نحو مرحلة التحدي لذلك التأثير والذي تمثل في عدة نقاط:-

(1)**توقيع الاتفاقية الصينية الإيرانية لعام 2021:** إن ازدياد اعتماد إيران على الصين، والتي تقدم لها شريان حياة اقتصادي حيوي وسط العقوبات الأميركية، أدى إلى تعميق نفوذ الصين في منطقة

---

[1] العلاقات الصينية الخليجية من أمن الطاقة إلى الشراكة الاستراتيجية، ليفانت نيوز، 18 كانون الثاني 2022، ينظر https://thelevantnews.com/article/%D8%A7%D9 تم الاطلاع بتاريخ 18/8/2023

[2] كرار انور البديري علاقات الصين تجاه دول الجوار الموسع : العراق انموذجا، كراس النهرين، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2019 ، ص 2.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الشرق الأوسط وتقويض الجهود الأميركية الرامية إلى إبقاء إيران معزولة بسبب النزاع الذي لم يتم حله بعد بشأن برنامج طهران النووي.

(2) **قبول الصين بضم إيران لمنظمة شنغهاي:** قبول إيران للانضمام إلى منظمة شنغهاي، هو بمثابة تحد صيني – إيراني للهيمنة والتواجد الأمريكي، وتخلص إيران من العقوبات أحادية الجانب المفروضة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، مما فتح أمامها آفاقاً اقتصادية وتجارية كبيرة، فضلاً عن إفشال المخططات الرامية إلى عزل طهران والضغط عليها.

(3) **توسيع الصين لوارداتها من النفط الإيراني:** تستفيد إيران من الصين في إيجاد سوق لصادراتها النفطية وكشفت بيانات شركات تانكر تراكرز " " وكبلر " لتتبع مسار الناقلات النفطية عن أن صادرات النفط الخام الإيراني، ارتفعت بمتوسط قرابة مليون برميل يوميا ، نهاية عام 2022، في ضوء تزايد الشحنات إلى دول مثل الصين، وإن صادرات إيران إلى الصين بلغت عام 2022 (14) مليار دولار، وسجلت نموا بمقدار 58% ، وسجل الاستيراد أكثر 13 مليار دولار ، بزيادة 43% ، وتمثل بكين الوجهة الأولى للصادرات الإيرانية، والمورد الثاني لإيران، إذ بالمقابل أعربت الولايات المتحدة الأمريكية عزمها على زيادة الضغط على الصين لوقف واردات النفط من إيران، فيعد استيراد النفط من إيران بمثابة تحد صيني للولايات المتحدة الأمريكية.[1]

(4) **حضور إيران من خلال التعاون الدبلوماسي مع المنطقة:** غيرت إيران في الفترة الأخيرة من سياستها في المنطقة، فوسعت إيران من تعاونها الدبلوماسي وأعادت العلاقات الدبلوماسية مع الدول الخليجية خاصة الامارات العربية المتحدة، الكويت، السعودية وأعادت فتح سفاراتها في الدول المذكورة، كما وسيتم امتداد العلاقات إلى الجانب الاقتصادي والتبادل التجاري، إلا أن إيران يجب أن لا تتدخل في الشؤون الداخلية للدول.

(5) **توسيع الصين لحضورها وشراكاتها مع دول المنطقة:** إن الولايات المتحدة الأمريكية مارست العديد من الإجراءات من أجل ثني الصين عن توجهها التوسعي، ومنها احتواءها من خلال الحلفاء والحرب التجارية ضدها إلا أن الصين وبسبب دورها الفعال ومن خلال إمكاناتها الاقتصادية والسياسية لم يكن هنالك تأثير فعال وتأكد حضورها عالمياً ففي الفترة الاخيرة وسعت الصين من تواجدها في منطقة الشرق الأوسط، من خلال زيادة التواجد الدبلوماسي والاقتصادي

(1) بنده يوسف، الرئيس الإيراني يزور الصين.. ما الأهداف؟، 13 شباط 2023، https://roayahnews.com/%25D8%25A7%25D9%25تم الاطلاع بتاريخ 15/4/2023.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

والأمني، وحضورها في العديد من الفعاليات والتي من دورها عززت وجودها، ومنها سعيها لمصالحة إيران مع الدول الإقليمية الإمارات العربية المتحدة، الكويت، وآخرها السعودية للتوصل لإتفاق بتنازل إيراني وعدم تدخل الأخير في الشؤون الداخلية لدول المنطقة.

ج : التعاون الصيني العراقي

تتمتع الصين بعلاقات مع العراق تعود لعام 1958، وتطورت بين البلدين بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في 9 نيسان 2003 ، وكانت مواقف الصين بخصوص العراق ايجابية إذ أكدت على ضرورة ضمان احترام سيادته ووحدة أراضيه، وفي أيار عام 2004 تقدمت الصين إلى الامم المتحدة باقتراح تحديد موعد لانسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من العراق وهو مقترح أيدته روسيا وفرنسا والمانيا، وفي عام 2007 زار رئيس الجمهورية جلال طلباني الصين وهي أول زيارة يقوم بها رئيس عراقي وقع خلالها أربع اتفاقيات بينها اتفاقية حول الغاء 80% من ديون العراق المستحقة للصين والبالغة 8.5 مليار دولار وقتها، وتشمل الاتفاقيات الأخرى التعاون بين وزارتي خارجية البلدين والتعاون الاقتصادي والفني وبرنامج لتدريب الموارد البشرية، كما تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين وزيري العلوم والتكنلوجيا في البلدين لإرسال عشرات العراقيين للتدريب في مجال الطاقة.[1]

ويمكن الاستدلال على تطور العلاقات بين العراق والصين إلى مستوى التبادل التجاري بين البلدين وإلى مستوى الاستثمارات الصينية في العراق، وبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين خلال عام 2019 اكثر من 30 مليار دولار، فضلاً عن وجود العشرات من الشركات الصينية الكبيرة التي تعمل في مجالات النفط والطاقة والكهرباء والاتصالات في العراق [2] ، ووقع الطرفان وثائق التعاون بشأن بناء الحزام والطريق، وإقامة علاقات الشراكة الاستراتيجية بينهما، ودخل العراق للمرة الأولى بسلسلة مذكرات تفاهم واتفاقيات وقعتها الحكومتان العراقية والصينية [3] في بكين بتاريخ 23 أيلول 2019 ممثلة لمرحلة

---

(1) غيث الربيعي، تطور العلاقات العراقية - الصينية ، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد بغداد، العدد 41، 2010 ، ص 8-9

(2) كرار انور البديري علاقات الصين تجاه دول الجوار الموسع العراق انموذجا، كراس النهرين، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2019، ص 7.

(3) بنود الاتفاقية العراقية الصينية متضمنة رغبة الصين في تطوير علاقاتها الاقتصادية مع العراق من منطلق إطار برنامجها العالمي المسمى مبادرة الحزام والطريق Belt and Road Initiative والمستوحاة من فكرة طريق الحرير القديم الذي يمهد إلى تعزيز التواصل والاستثمار والتجارة وتدفق رؤوس الأموال بين الصين وآسيا وأفريقيا وأوروبا، ويتكون (الحزام) من مشاريع ربط الصين بأوروبا عبر آسيا والشرق الأوسط براً في حين يشير (الطريق) إلى مشاريع ترتبط بطرق بحرية تربط الصين بأفريقيا والشرق الأوسط عبر جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا والدول الموقعة على المبادرة مع بكين كافة. منوهين بهذا الشأن أن المجموعة الدولية المرتبطة بمبادرة الحزام والطريق تشكل اليوم حوالي 66% من سكان العالم وقرابة ثلث الناتج المحلي الإجمالي العالمي Framework Cooperation Sinecure بين العراق ومؤسسة ضمان الصادرات والايتمان الصينية الحكومية، للمزيد ينظر الى مظهر محمد صالح بنود الاتفاقية العراقية الصينية بالكامل، تقرير منشور، وكالة الانباء براثا 2020/1/14، http://burathanews.com/arabic/reports/362114.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

اقتصادية جديدة في إعمار البنى التحتية للعراق ضمن برنامج يمكن تسميته النفط مقابل الإعمار . [1] وبلغ حجم التبادل التجاري في عام 2021 حوالي 37.3 مليار دولار وبزيادة سنوية قدرها 23.4% على أساس سنوي، ويعتبر العراق بذلك ثالث أكبر مصدر أجنبي للنفط الخام للصين عام 2021، ومواصلة الجانب الصيني في تحسين الخدمات العامة وتحقيق التنوع الاقتصادي والاستمرار في تعميق التعاون مع الجانب العراقي بالمجالات الاقتصادية والخبرات التنموية وتعزيز تبادل الخبرات. [2]

وعليه يظهر أن تعاون الصين مع العراق اقتصادي بالدرجة الأولى في قطاع الطاقة والبنى التحتية، وهي علاقة متوازنة أثبتت الصين حضورها واستحواذها على الكثير من القطاعات في مجال استيراد الطاقة ومجال البنى التحتية النفط مقابل الاعمار، خصوصًا مع حاجة العراق إلى الإعمار والنهوض بالواقع الاقتصادي وتعزيز حضوره العالمي.

رابعاً: اليات الدبلوماسية الاقتصادية الامريكية في الشرق الأوسط

1 _ دونالد ترامب: سياسة التطويق والضغوط القصوى

تسنّم الرئيس الامريكي دونالد ترامب الرئاسة وباشر مهامه الدستورية عام 2017، وفي استراتيجيته للأمن القومي كانت الصين تحتل المركز الأول ضمن استراتيجيته، لأنها تهدد أمريكا في النظام الدولي، ولا يمكن إغفال مكانة إيران وحضورها في الشرق الأوسط وتهديدها للمصالح الأمريكية، فمن ناحية الصين، ومنذ عام 2010 تستمر بوصفها اقتصادًا صاعداً تسير به مؤشرات النمو باتجاه تعزيز مكانتها العالمية وربما الصدارة الاقتصادية، وهنالك من يقلقه الصعود الصيني، فالتوسع التجاري الذي يعتمد على أسواق منهكة وبحاجة لإصلاحات بنيوية كبيرة، سيزيد إصرار الصينيين لتبني سياسات آمنة وسريعة، للوصول إلى هذه الاسواق ومن بعدها الأسواق الضخمة كالسوق الأوروبية، وبطبيعة الحال فإن التنافس الصيني مع بعض القوى العالمية كأمريكا ينشئ وبصورة أكثر دراماتيكية، نقاط تماس قد يصعب تجاوزها اذا تعلق الامر بمناطق النفوذ البحري والاقتراب أكثر من منطقة الشرق الأوسط، وكذلك كسر التفرد الأمريكي بالقرار الدولي[3].

---

[1] مظهر محمد صالح بنود الاتفاقية العراقية الصينية بالكامل، تقرير منشور ، وكالة الانباء براثا ، 14/1/2020، ينظر الى http://burathanews.com/arabic/reports/362114 تم الاطلاع بتاريخ 14/1/2023.

[2] تسوي وي، السفير الصيني يكتب للبيان مبادرة الحزام والطريق والعلاقات الصينية العراقية مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2023، ص10.

[3] محمد محياوي، تأثير الصعود الصيني على النظام الدولي في ظل الهيمنة الأمريكية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تلمسان، العدد 2، 2021، ص ص 465-469.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ومما زاد من مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية من الصين هو كون دونالد ترامب رجل اعمال يدرك حجم التأثير الكبير للصين على الاقتصاد الأمريكي إذ كانت بالمرتبة الثانية عالمياً بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي بعد الولايات المتحدة، كما لن يغيب عن الإدارة الأمريكية حجم الاصول والديون الأمريكية التي تملكها الصين، وعجز الميزان التجاري بين البلدين لمصلحة الصين، فضلاً عن حيازها أكبر احتياطي نقدي في العالم[1].

فعد الرئيس السابق دونالد ترامب الصين تهديدًا رئيسا لبلاده يعادل تهديد الإرهاب الدولي، وكان أحد أسباب انتقاده للصين هو أنها تتعمد تخفيض قيمة عملتها الوطنية، لكي يتفوق المنتجون الصينيون على نظرائهم الأمريكيين، فدعا ترامب إلى اعتبار الصين دولة تتلاعب بالعملة"، مضيفًا بيننا حرب تجارية، ونحن نخسرها"، ووعد دونالد ترامب بزيادة الضرائب المفروضة على البضائع الصينية بنسبة 45% ، لحماية السلع الأمريكية في مواجهة مثيلتها الصينية خلال حملته الانتخابية، وبعد فوزه في الانتخابات الرئاسية انتقد السياستين النقدية والعسكرية للصين، إذ اتهم بكين بأنّها تخفض سعر عملتها لمنافسة الشركات الأمريكية بشكل أفضل، وبأنها تبني مجمعاً عسكرياً ضخماً في بحر الصين الجنوبي".[2]

واتبع سياسة اقتصادية من خلال التنسيق مع فريق تجاري يكن العداء لبكين بهدف تغيير شكل العلاقة لصالح إدارته، فعين (بيتر نافارو) أستاذ الاقتصاد في جامعة كاليفورنيا والمعروف بعدائه للصين، ليكون رئيساً لمجلس التجارة الوطني المشكل في البيت الأبيض، وعين أيضاً روبرت لايتها يزر) المعروف بأنه من أشد المدافعين عن حماية المنتجات المحلية أو ما يعرف بالسياسة الحمائية، في منصب نائب الممثل التجاري الأمريكي ليكون مسؤولاً عن المفاوضات التجارية الدولية، وأنّ الرئيس الاسبق دونالد ترامب سعى للحصول على أكبر قدر ممكن من التنازلات التجارية الممكنة من الصينيين فضلاً عن عزمه وقتها للدخول في "حرب تجارية مع بكين لوقف التمدد الصيني في العالم والشرق الأوسط، والذي يأتي على حساب المصالح الأمريكية.[3] فكان هدف الرئيس السابق دونالد ترامب هو الحد من قوة وصعود الدول الإقليمية كروسيا والصين وإيران، والسيطرة على التنافس الاقتصادي مع الصين، فتصاعدت سياسة التطويق الأمريكية تجاه الصين باستلام ترامب الحكم وقد شن حرباً تجارية وعملات ضد بكين، وفي عام 2018 نفذ دونالد ترامب ما وعد به في حملته الانتخابية وفرض رسوم

---

(1) حنان فالح حسن، استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية حيال الصين بعد احداث 11 ايلول 2001، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد 63 السنة الثانية عشر 2020 ص 554.

(2) محمود ريا، الصين في مواجهة استراتيجية ترامب، شؤون سياسية صحيفة كيهان العربي، العدد 9745، 25 كانون .4الثاني 2017، ص.

(3) أحمد قنديل، ترامب والصين حرب باردة جديدة في الأفق، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، https://acpss.ahram.org.eg/Print/5661.aspx.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

على الصادرات الصينية لتصل إلى 200 مليار دولار، نتيجة لإرتفاع الفائض التجاري بحوالي 375 مليار دولار لصالح الصين على الولايات المتحدة الأمريكية، طالب دونالد ترامب بتخفيضه إلى 100 مليار دولار، فكان رد الصين بفرض ما قيمته 100 مليار دولار على الصادرات الأمريكية إليها[1] ، و وجه نائب الرئيس الأمريكي الأسبق، مايكل بنس عام 2018 اتهامات عدة تجاه الصين، إذ صرح بأنها تريد إفشال رئيس الولايات المتحدة، وتعمل على تغييره كما اتهمها بأنها تسرق التقنية والتكنلوجيا الأمريكية وتعمل على الزيادة من تطور قدراتها العسكرية[2].

وحتى خروج دونالد ترامب من البيت الأبيض عام 2021 انتهج سياسة الصدام والضغوط القصوى مع إيران، حسب استراتيجيته للأمن القومي، والتي أكدت بحسب بنودها العودة مرة أخرى إلى حالة الصراع بين الطرفين، بعد فترة أوباما المتسمة بحالة من الهدوء، وذلك بتبنيها سياسات الصراع والمواجهة، وارتكزت على مجموعة من الأهداف من ضمنها: (حرمان النظام الإيراني بكافة الوسائل الممكنة من إمتلاك السلاح النووي، وتقييد دعم إيران للإرهاب بفرض مزيد من العقوبات الاقتصادية عليها)[3].

أما من ناحية إيران فقد مارست إدارة ترامب عدداً من الإجراءات العقابية ضد إيران حتى قبل الانسحاب من الاتفاق النووي، ومنها توقيع عقوبات على الأدارة الإيرانية والحجز على عقارات مملوكة للحكومة، وذلك على خلفية برنامجها الصاروخي الباليستي وسياستها في المنطقة والتي اعتبرتها إدارة ترامب تهديدا للأمن الإقليمي والعالمي، وفي ايار 2018 أقدم على ما هو أكبر وهو الانسحاب الاحادي الفعلي من الاتفاق النووي الذي أبرم بين إيران والسداسية الدولية ،مجموعة (15) ومن ثم أتبعه بسلسة من العقوبات الاقتصادية والتي كانت على مرحلتين : [4]

أ_ عقوبات المرحلة الأولى: بتاريخ 7 آب 2018، وشملت العقوبات صادرات النفط والشحن والمصارف المالية وحظر التعاملات التجارية وتبادل الدولار مع الحكومة الإيرانية، وكل القطاعات الأساسية في الاقتصاد الإيراني فضلاً عن حظر استيراد أو تصدير التكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج المدني والعسكري.

---

(1) محددات العلاقات الامريكية - الصينية، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة 4 شباط 2019، ص 3.

(2) سمر الخمليشي وانس كويز بنعلال ادارة ترامب: الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الامريكية، دراسات سياسة المركز المصري للدراسات القاهرة، 2019، ص 17.

(3) محمد محمود مهدي، السياسات الامريكية لأدارة ترامب تجاه ايران وتأثيرها على علاقات البلدين في عهد بايدن مركز الجزيرة للدراسات الدوحة، 8 ايلول 2021، ص 5.

(4) وداد المساوي، العلاقات الامريكية - الصينية التطورات والاشكاليات، المعهد المصري للدراسات اسطنبول، 2021، ص 26, ومحمد محمود مهدي السياسات الامريكية لإدارة ترامب تجاه ايران مصدر سبق ذكره، ص ص 11-12.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ب_ عقوبات المرحلة الثانية: طبقت هذه العقوبات بتاريخ تشرين الثاني 2018، وتمركزت تفاصيلها حول فرض عقوبات شاملة على قطاع الطاقة الإيراني، وخاصة قطاع النفط، وضد الشركات التي تدير الموانئ الإيرانية إلى جانب الشركات العاملة في الشحن البحري وصناعة السفن، فضلاً عن ذلك فرض عقوبات على البنك المركزي الإيراني وتعاملاته المالية.

وهنالك عقوبات أخرى ما بين نيسان إلى تشرين الأول 2020 صعدت الإدارة الأمريكية من نهج عقوباتها على إيران، إذ أوقفت تمديد الاعفاءات من عقوبات النفط التي منحتها لثماني دول باستيراد النفط الإيراني، كما هددت في إطار ذلك بعقوبات على الدول التي تخرق الحظر ، وفرضت عقوبات على قرابة 18 مصرفاً إيرانياً .

إنّ العقوبات الاقتصادية التي فرضها الرئيس السابق دونالد ترامب، كانت أكثر تنوعاً واتساعاً حتى طالت العديد من القطاعات والمؤسسات والأفراد في إيران، فضلاً عن أنها سجلت امتداداً لمنهجية فرض العقوبات الاقتصادية التي اتبعتها الإدارات الأميركية الأخرى، فإنّها كانت الأكثر أثراً في الاقتصاد الإيراني، الذي شهد ارتفاعاً غير مسبوق في نسب التضخم والبطالة، ومن ناحية أخرى، تعارضت مع الإدارات السابقة في كيفية استخدام ورقة النفط، فقد استهدفت هذه الإدارة تصغير الصادرات النفطية الإيرانية، وهو هدف لم يكن على أجندة أولويات الإدارات السابقة، ربما لإداركها صعوبة الوصول إليه نظراً لمتطلبات واحتياجات الاقتصاد العالمي للنفط الإيراني، وبالتالي جسد النفط الإيراني بالنسبة لغالبية الإدارات السابقة ورقة للمساومة والضغط ، ألا أن إدارة ترامب اعتقدت بإمكانية وصولها إلى هدف التصفير بتصفير (80% عائدات الخزانة الإيرانية من دون النظر إلى اعتبارات الصالح العالمي أو الخبرات الإيرانية المتراكمة في كيفية الالتفاف على الأهداف الاميركية والتعاطي معها لتحقيق أقل الخسائر الممكنة، وهو ما نتج عنه إخفاق في تحقيق أهدافها بالتصفير.[1]

أدى الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني وفرض عقوبات كبيرة على الجانب الاقتصادي واتجاه ترامب إلى التصعيد بدل الاحتواء في العلاقة مع إيران ومحاولة الولايات المتحدة الأمريكية إضعاف مكانة إيران الإقليمية الآخذة بالتنامي، وزيادة حدة التوتر في منطقة الشرق الاوسط، وخاصة مع تصريحات بعض المسؤولين الإيرانيين لمحاولة استهداف ناقلات النفط في مضيق هرمز للضغط على الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، لتخفيف حدة العقوبات المفروضة على إيران التي تعاني من تحديات

(1) محمد محمود مهدي، السياسات الامريكية لأدارة ترامب تجاه ايران مصدر سبق ذكره، ص 14.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

صعبة، الامر الذي يزيد من تطور عوامل عدم الاستقرار في المنطقة، ويؤثر على الأمن والسلم و الاستقرار الاقليمي والدولي.[1]

أضافة الى ذلك، كانت هنالك مساع حقيقية أمريكية خليجية مع تولي ترامب للحكم لتحجيم الدور الإيراني في المنطقة عبر تشديد العقوبات الاقتصادية والسياسية على إيران، بهدف شل قدرتها على تقديم المساعدات للجماعات المسلحة، والعمل على خلق أزمات داخل إيران من أجل تشتيت القدرة الإيرانية على اداء دور محوري في المنطقة، مع اثارة قضايا حقوق الإنسان في إيران في المحافل الدولية، وتقديم المساعدات للمعارضة الأيرانية في الخارج والعمل على أرهاق الاقتصاد الإيراني بخفض سعر البترول في السوق العالمية[2].

2 _ بايدن و سياسة الاحتواء

إن زحف الصين بقوة نحو قمة النظام الدولي ترجمة لرؤية تبناها الحزب الشيوعي لتطويرها؛ لتصبح دولة متقدمة بحلول عام 2035 ، وإلى قوة عظمى على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية عام 2050، وإن نمو الاقتصاد الصيني جعل المصالح الاستراتيجية الصينية والأمريكية أكثر تشابكاً، وسيظل حسم التنافس بين القوتين مرهونا بقدرة كل منهما على إدارته بحكمة دون الانزلاق إلى هاوية قد تكلفهما ثمناً باهظاً ، فتشاركت إدارتي ترامب، وبايدن في التصعيد بوجه الصين مع تباينات أساسية في المسائل المتعلقة بمدى المواجهة فترامب عمل على مواجهة الصين في كل المجالات في وقت واحد، اما إدارة جوزيف بايدن اصر على بقاء مجالات للتعاون في قضايا دولية وثنائية [3].

وتضمنت سياسة بايدن تجاه الصين، عامل الخصومة والصراع في منطقة الشرق الاوسط، إذ لم تشهد سياسة الولايات المتحدة إزاء التنين الصيني أي تغير يذكر منذ تولي بايدن مقاليد السلطة، وحافظت إدارته وإلى حد كبير على سياسة سلفه ترامب، وتحدث الرئيس جوزيف بايدن بنفسه عن الخصومة الشديدة مع الصين، بينما أعلن منسقه الخاص لشؤون المحيطين الهندي والهادئ أنّ الفترة التي وصفت على نطاق واسع بأنها فترة مشاركة مع الصين ولت إلى غير رجعة، من جانب آخر، استمرت إدارة بايدن في احتواء الوجود الصيني وتقييده في منطقة بحر الصين الجنوبي ورفض سيادة الصين عليه،

(1) مرشد محمد مرشد ابو عبد الله السياسات الامريكية تجاه النظام الدولي في عهد دونالد ترامب "الصين نموذجاً" (2017-2020)، كلية الآداب العلوم الانسانية، جامعة الازهر ، غزة، 2022، ص 76.
(2) منصور بو كريم اتجاهات السياسية الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل حكم ترامب، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة، 28/1/2018، ص22.
(3) حسام مطر، التوازن الهش في عقد حازم: قراءة في استراتيجية ادارة بايدن لمواجهة الصين دراسات وتقارير سلسلة غير دورية تعالج إشكاليات وقضايا راهنة المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، بيروت، العدد 30، اب 2022، ص8.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

فكثفت إدارة بايدن جهودها من أجل الدفع قدماً بـ (الحوار الأمني الرباعي)، كما لم تتوقف إدارة بايدن عن استعمال مصطلح المحيطين الهندي والهادئ الذي أدخلته إدارة ترامب في الأستخدام الرسمي الأميركي.[1]

إن الانعطاف نحو التصعيد يبين أن الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولة عن التوتر في العلاقات نتيجة خوفها من التحول في بنية النظام الدولي واتجاهه نحو شكل من التعددية في ضوء صعود بلادهم مقابل الأزمات في اميركا والغرب، فالصين دولة صاعدة في مقابل الولايات المتحدة الأمريكية التي تريد حماية الأمر الواقع بوصفها دولة عظمى في النظام الدولي، فقررت المسارعة إلى احتواء الصعود الصيني قبل إكتماله، وهذا ما يطلق على تسميته بـ (فخ ثيوسيديدز)[2] فالتفسير الصيني وربطه بفخ ثيوسيديدز من الممكن ان يكون غير صحيح، لكن يستخدمه الصينيون لأنه يمنحهم شعوراً بالقوة ويلقي بعبء مسؤولية التصعيد على الولايات المتحدة الأمريكية ويظهرها دولة تستخدم قدراتها لتحدي معايير النظام الدولي القائم (قواعد التجارة، السيادة الإقليمية ، حقوق الإنسان) ، أي إنها تحاول خلق مجالات نفوذ حيوية تستمر بالتوسع .[3]

ونظرا لاستمرار سياسة الادارات الأمريكية ونظرة الولايات المتحدة الأمريكية للصين وصعودها العالمي، اتخذت إدارة الرئيس جو بايدن مجموعة من الاجراءات العقابية ضد مصنعي منتجات الطاقة الشمسية الصينية كجزء من مكثف من استخدام الصين القمع ضد مسلمي الأيغور، وهي عقوبات تجارية ضد خمس شركات تصنع البوليسيليكون – مادة خام مخصصة لإنتاج الألواح الشمسية لغرض الحد من توسعها الاقتصادي.[4]

ونتيجة لتوازن القوة القادم مع الصعود الصيني، وظهور الصين كقطب جديد بدرجة اقل، يمنح البلدان ومنها بلدان الشرق الأوسط خيارات أكبر من القطب الواحد، وهذا ما نراه في منطقة الشرق الأوسط، إذ تحظى هذه المنطقة باهتمام كبير من جانب كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية، لاسيما أن

---

(1) خالد هاشم، الاستمرارية في السياسة الخارجية الامريكية من بايدن إلى ترامب، جريدة الصباح، 2022/04/16، تم الاطلاع بتاريخ 2023/4/23، https://alsabaah.iq/63353.htm.

(2) فخ ثيوسيديدز مفهوم ابتكره جراهام اليسون استاذ العلوم السياسية في جامعة هارفارد، ومؤلف كتاب ماضيان في الحرب هل تستطيع اميركا والصين تجنب فخ ثيوسيديز (؟) ، وثيوسيديدز مؤرخ اغريقي شهير ، صاحب كتاب تاريخ الحرب البيلوبونيسية والتي جمعت بين اسبارطة واثينا خلال القرن الخامس قبل الميلاد، حيث كتب ان صعود اثينا والخوف الذي كان يثيره ذلك في اسبارطة هو الذي جعل الحرب حتمية، ويعد اليسون اول من سك هذه العبارة، وسبق له ان كتب مقالا في عام 2015 حول هذا المفهوم، في مجلة ذي اتلانتيك الأمريكية، وقال ان المقصور بالفخ هو (المخاطر المحدقة عندما نافس قوة صاعدة قوة مهيمنة على غرار اثينا لاسبارطة في اليونان او تحدي المانيا لبريطانيا قبل قرن من الزمن للمزيد ينظر الى دلال العكيلي، فخ ثيوسيديدز : هل اقتربت ساعة الصدام؟ ، شبكة النبأ المعلوماتية بغداد 8/12/2020، ص 1.

(3) دلال العكيلي، فخ ثيوسيديدز: هل اقتربت ساعة الصدام؟، شبكة النبأ المعلوماتية، بغداد، 8/12/2020، ص 4.

(4) صلاح خليلة محمدين الصين نحو تنافسية قطبية متعددة في القرن الحادي والعشرين: مبادرة الحزام والطريق أنموذجا (2013 -2021)، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة الاسكندرية، الاسكندرية العدد 13 كانون الثاني 2022، ص 189.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

التوزان الاقتصادي والجيوسياسي أصبح حقيقة ومع الوقت بدأت تترسخ، فالولايات المتحدة الأمريكية لديها نفوذ تقليدي وحضور أمني وعسكري كبير، والصين بدأت تنخرط بصورة أوسع في قضايا الشرق الأوسط بالتوزاي مع مشروعها الاقتصادي وأحد هذه المؤشرات الاتفاقيات الاستراتيجية في المنطقة وأبرزها الإتفاقية الاستراتيجية الصينية الإيرانية عام 2021[1].

نتيجة لذلك اتبعت إدارة بايدن سياسة اقتصادية متوازنة مع الصين من خلال ضم الحلفاء في الشرق الأوسط وفرضت رسائل تحذير نتيجة تقاربهم مع الصين، ففي عام 2021 تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية للتأثير على الأمارات العربية المتحدة لمنع الصين من إستكمال العمل في موقع بحري ووضحت بأنه مشروع الصين لبناء قاعدة عسكرية، فضلاً عن تدخلها لوقف صفقة تشتري بموجبها المملكة العربية السعودية اسلحة صينية عام 2022، وفرضت إدارة بايدن على الصعيد الاقتصادي ضوابط تصدير شاملة على تكنولوجيا تصنيع أشباه الموصلات الأمريكية، والتي مثلت إنتكاسة كبيرة على خطط الصين في مجال التكنلوجيا العسكرية.[2]

وحاولت الولايات المتحدة الأمريكية منع رسم نظام عالمي جديد بقوة ناعمة صينية وذلك عبر وقف هذا التمدد في عمق الشرق الأوسط وخاصة دول الخليج العربي، وأعربت واشنطن عن تحفظاتها بشأن استخدام دول الخليج تكنولوجيا الجيل الخامس الصينية، وكذلك الاستثمارات في البنية التحتية الحساسة مثل الموانئ ومما يلفت النظر أن بعض المخاوف الأميركية غير مبررة ولم تلق صدى وآذاناً صاغية من قبل الدول الخليجية والعربية التي ترغب في تنويع اقتصاداتها واستثماراتها،[3] وعليه فإن سياسة بايدن كانت متوازنة ما بين فرض عقوبات على الصين من ناحية وضم أكبر عدد من الحلفاء مقابل ذلك لمواجهة هذا التمدد.

اما من ناحية إيران عارض الرئيس جو بايدن توجهات سلفه ترامب وسياسته تجاه إيران وبرنامجها النووي، إذ رأى أن استراتيجية الضغوط القصوى قد فشلت في كبح جماح مناورات إيران في الدول المجاورة لها، وإنها أدت إلى إنهاء ضمانات عدم تصنيع إيران لقنبلة نووية التي وضعت في الاتفاق الذي تفاوضت عليه إدارة أوباما، وفي مقابل نهج إدارة ترامب الذي وصفه بايدن بالفشل الخطير، ذكر الرئيس

---

(1) محمد بن صقر السلمي، التنافس الامريكي - الصيني وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط، رصانة، المعهد الدولي للدراسات الايرانية، الرياض، 2021، ص 5.

(2) ريهام باهي دور القوى المتوسطة والاقليمية في ظل تحولات النظام الدولي دورية شهرية إلكترونية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 100 كانون الأول 2022 ، ص 20_21.

(3) ماريا معلوف، كيف تتعامل أميركا مع تقرب الصين للشرق الأوسط، عربية Sky نيوز، 13 كانون الأول 2022، ينظر https://www.skynewsarabia.com/blog/1580223 تم الاطلاع بتاريخ 2023/4/2 .

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

بايدن بداية تسنمه للحكم أنه سيقدم لإيران طريقاً موثوقاً به للعودة إلى الدبلوماسية، وفي سبيل ذلك قامت الدول الأوروبية وروسيا والصين في خلال شهر نيسان 2021، بعقد مفاوضات بشأن عودة للاتفاق النووي الإيراني بشروط تتوافق مع رؤى إيران والولايات المتحدة الأمريكية، ليبرز الدور الصيني لدعم المفاوضات الإيرانية – الأمريكية بشأن ملفها النووي مرة أخرى في فترة الرئيس جو بايدن [1].

لكن بعد سلسلة من المفاوضات والطرق الدبلوماسية التي وصلت إلى طرق مسدودة وغير ناجحة بعد عدد من المحاولات السلمية ،دفع الجانب الأمريكي نحو العقوبات تاركًا خلفه الوسائل السلمية، والتي لم تحقق نتائج ايجابية للتوصل إلى اتفاق يجمع بين الطرفين، إذ مع تولي جو بادين الرئاسة صرح وزير الخارجية الأمريكي انتوني بلينكن أنّ بلده عازمة على الوصل إلى عودة متبادلة إلى الاتفاق النووي مع إيران ملوحاً بالعودة إلى سياسة العقوبات اذا فشل مسار التفاوض، من أجل تكثيف الضغط على إيران لأحياء الملف النووي، ففرضت إدارة جو بايدن على طهران عقوبات جديدة تستهدف شبكة دولية لتهريب النفط وغسيل الاموال بقيادة مسؤول فيلق القدس تابع للحرس الثوري الإيراني بهنام شهرياري والمسؤول السابق في فيلق القدس رستم قاسمي، والتي سهلت بيع ما قيمته مئات الملايين من الدولارات من النفط الإيراني وفقا لبيان صادر عن وزارة الخزانة الأمريكية واضافت الوزارة أن هذه الجماعات تعمل على إستمرار إدامة الصراع والمعاناة في جميع انحاء المنطقة.[2]

ونستخلص أن إدارة بايدن تحدثت عن الدبلوماسية والتعددية والعودة إلى الاتفاقات السابقة ومن ضمنها الاتفاق النووي مع إيران، ومع ذلك ما زلنا نرى استمرارية من قبل إدارة بايدن على اتباع سياسة إدارة ترامب نفسها، فلا تزال الاستمرارية موجودة فيما يتعلق بالعقوبات الاقتصادية المفروضة على طهران، ولا يزال يمنع التصرف بالعائدات النفطية الإيرانية في البنوك الاجنبية، وهي الإجراءات المتبعة نفسها من قبل الإدارة السابقة، إدارة ترامب.

يمكن القول أن أهم الأدوات الاقتصادية التي تم استخدامها من قبل الإدارتين للسياسة الخارجية الامريكية تجاه غرب اسيا خلال المدة السابقة والحالية توجهت تجاه كل من الصين وإيران والتي أثرت على واقع اقتصاد البلدين، كالآتي:

---

(1) زهرة محمود لطفية وياسين محمود عبادي ادارة بايدن .. ابرز التحديات، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار مجلس الوزراء المصري القاهرة 2021، ص 23.

(2) احمد عبد الرضا، السياسة الخارجية الامريكية تجاه ايران في عهد جو بايدن، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2022. ص 116-119.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

أ- **الحروب التجارية:** فرضت ادارة ترامب عام 2019 على شركات تكنلوجيا صينية تضم 68 شركة فضلاً عن شركة هواوي [1]، جملة من العقوبات ورسومات متوالية وصلت في حزيران 2019 لنحو 30% على الواردات الصينية بقيمة 450 مليار دولار، وكان رد بكين بتنفيذ اجراءات انتقامية مماثلة، ففرضت رسوماً على الواردات الأمريكية بقيمة 170 مليار دولار.

ب- **العقوبات الاقتصادية** : وهي أهم أدوات الولايات المتحدة الأمريكية إذ فرضت الولايات المتحدة بمطلع عام 2023 عقوبات على شبكة مقرها الصين، إتهمتها بشحن قطع غيار طائرات إلى شركة إيرانية ضالعة في إنتاج طائرات مسيرة، استخدمتها طهران في مهاجمة ناقلات نفط وصدرتها إلى روسيا، والتي تتألف من خمس شركات وشخص واحد، إتهمتهم بدعم جهود إيران في حيازة الطائرات المسيرة، وبينت الولايات المتحدة الأمريكية إن هذه الشبكة مسؤولة عن بيع وشحن الآلاف من مكونات الطائرات، ومن بينها تلك التي يمكن استخدامها في الطائرات المسيرة، إلى شركة صناعة الطائرات الإيرانية، وإن الشركة تشارك في إنتاج الطائرات المسيرة من طراز شاهد - 136، التي استخدمتها إيران في مهاجمة ناقلات نفط وصدرتها إلى روسيا.[2]

ج- **حرب العملات:** تعد من الأدوات المالية والنقدية مشروعة الاستخدام من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، فحرب العملات قائمة على جعل الصرف الآخر يتراجع من أجل إحلال طفرة في الصادرات وينتج عنها تضخم ويفقد العملة قيمتها، وتتداخل فيها أفراد وشركات ومنظمات وسوق المال، وتحقق أهداف حرب العملات وهي: الفاعلية، القدرة، واكتساب القوة، وتعد حرب العملات اعتماد الدولة على سياسة سعر الصرف وتقليص القوة التنافسية للدول الأخرى عن طريق استخدام السياسة النقدية والتدخل في اسواق تبادل العملات، لتحقيق الأهداف المتمثلة في زيادة صادراتها[3] ، ورغم تربع الدولار على الاقتصاد العالمي، إلا أن هنالك حرباً بالعملات من قبل الولايات المتحدة الأمريكية هدفها أن يكون التعاون بالدولار، الأول في التجارة العالمية، إذ إن الصين تستعمل مؤخراً عملتها المحلية (اليوان الصيني في تعاملاتها الخارجية لغرض التخلص من الاحتكار الأمريكي على الأسواق العالمية، ومن ضمن سلسلة الدول التي اخذت بالتعامل الثنائي باليوان الصيني هي روسيا، باكستان وإندونيسيا

(1) وسيم سالم عبد الله المزوغي العلاقات الامريكية الصينية: دراسة مقارنة للعلاقات الامريكية الصينية خلال فترة ادارة كلاً من باراك اوباما ودونالد ترامب (2009م -2017م) (2017م-2020م)، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد 23. ص 126.
(2) عقوبات امريكية على شبكة في الصين تدعم جهود ايران لصنع طائرات مسيرة، العربي الجديد، 9 اذار، 2023، ينظر https://www.alaraby.co.uk/politics/%25D8%25 تم الاطلاع بتاريخ 2023/ 1/4.
(3) خولة عساب الاقتصاد السياسي للتنافس الامريكي الصيني في التجارة الدولية، رسالة ماستر غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2021، ص 55.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وكازاخستان والبرازيل[1]، أو يتم كأجراء عقابي كما حدث مع الريال الإيراني الذي هدف إلى خفض قيمة الريال الإيراني مقابل الدولار الأميركي، والذي اهلك الاقتصاد الإيراني رغم الإجراءات الوقائية التي اعتمدتها إيران، وتتراوح تقديرات انخفاض العملة الإيرانية ما بين 13% إلى 40 % من قيمتها عام 2022، ما دفع بالكثيرين إلى مخاطبة المسؤولين بشكل صريح بضرورة إتّخاذ قرارات عاجلة وفورية للسيطرة على أسعار العملات الأجنبية.[2]

ونستخلص مما سبق أن الولايات المتحدة عبر إداراتها السابقة لها تأثيراً مباشراً وغير مباشر على كل من الصين وإيران، يمكن إجمالها بأداوات تدخل ضمن التأثير السياسي من خلال التصاريح السياسية تجاه أهم الملفات للبلدين ومنها حقوق الإنسان والملف النووي الإيراني وانتهاجها ذريعة للتدخلات في الشؤون الداخلية للبلدين فضلا عن الأدوات الأمنية على كل من الصين وإيران وعلاقتهما، إذ مارست العديد من الإجراءات منها بناء التحالفات الأمنية فضلاً عن خلق فراغ أمني لعرقلة التمدد الصيني والإيراني، دوليا وإقليمياً وفرض العقوبات الاقتصادية وشن حربا تجارية امتدت من الإدارة السابقة إلى الإدارة الحالية كون الصين تعد من الدول الصاعدة، وهذا بدوره زرع القلق في الإدارات الأمريكية المتعاقبة، كما وتم فرض عقوبات إقتصادية على الجانب الإيراني بسبب تطويرها للبرنامج النووي والصواريخ الباليستي، فضلاً عن محاولة الحد من نفوذها الإقليمي لحماية أمن (إسرائيل) وإدخال إيران ضمن قائمة الدول الداعمة للإرهاب وتصنيف بعض منظماته الممتدة عبر المنطقة بمنظمات إرهابية.

الخاتمة:

هدف البحث التعرف إلى أهداف السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، وتوضيح مؤسسات صنع القرار السياسي الخارجي الأمريكي، وبيان محددات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، وتحديد أهداف السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، ووسائل تنفيذ تلك الأهداف. وتم التوصل إلى أن عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية عملية معقّدة نتيجةً للدور الكبير لهذه الدولة على الساحة الدولية، وأن هناك العديد من الدوائر الرسمية وغير الرسمية التي تتفاعل فيما بينها لصناعة قرار موحد وعقلاني يخدم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية التي تُعتبر الدولة العظمى الأولى في العالم. ويُعتبر الرئيس الأمريكي صاحب الدور الأبرز في صنع السياسة الخارجية الأمريكية. وتوصلت الدراسة كذلك إلى أن أهداف السياسة الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط تتمثل

(1) في حرب اليوان والدولار أين يقف طموح الصين؟، سكاي نيوزابو ظبي 1 نيسان 2023، ينظر الى https://www.skynewsarabia.com/ تم الاطلاع بتاريخ 2023/ 4/ 23.

(2) حرب العملة ضد إيران موقع الخنادق 1 كانون الثاني 2023، ينظر الى: https://alkhanadeq.com ، تم الاطلاع 2023/4/23.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

بضمان تدفق النفط من هذه المنطقة التي تمتلك حوالي ثلثيْ احتياطي العالم من النفط، وعدد من الثروات الطبيعية والموارد المعدنية الأخرى، وضمان أمن إسرائيل التي اعترفت بها الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1948، وساندتها بشكلٍ مباشرٍ أو غير مباشر، ودعمتها عسكرياً في الحروب التي خاضتها مع العرب في الأعوام 1948، 1967، 1973، ودعم الأنظمة السياسية العربية الصديقة التي تتعاون معها أمنياً وسياسياً في مجال مكافحة الإرهاب، وأن هذه الأهداف ثابتة لا تتغير بتغير من يتولى مقاليد الحكم في هذه الدولة العظمى، إلا أن المختلف هو كيفية تحقيق هذه الأهداف،، ولا توجد أولوية أو أفضلية مطلقة لأداة دون الأخرى، فالمواقف والسياقات هي التي تجعل أفضلية استخدام أداة على أخرى.

الاستنتاجات:

تناول البحث أهداف السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، وتوضيح مؤسسات صنع القرار السياسي الخارجي الأمريكي، وبيان محددات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية وهداف السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، ووسائل تنفيذ تلك الأهداف. وتم التوصل إلى:

1- أن عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية عملية معقّدة نتيجةً للدور الكبير لهذه الدولة على الساحة الدولية.

2- هناك العديد من الدوائر الرسمية وغير الرسمية التي تتفاعل فيما بينها لصناعة قرار موحد وعقلاني يخدم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية التي تُعتبر الدولة العظمى الأولى في العالم. ويُعتبر الرئيس الأمريكي صاحب الدور الأبرز في صنع السياسة الخارجية الأمريكية.

3- قد لعب نفط الشرق الأوسط أهمية كبرى في قلب معادلات توازن القوى في المنطقة مما جعل المنطقة عرضة لاستمرار تدخل القوى الكبرى.

4- استمرار أهمية منطقة الشرق الأوسط واستمرار التنافس بين القوى الكبرى للهيمنة على هذه المنطقة. فمدام النفط يشكل أهم مصدر للطاقة، وبما أن منطقة الشرق الأوسط تحتوي على أهم احتياطي النفط، فإن أهمية المنطقة الاقتصادية ستدوم مادام النفط لم ينضب. لكن ذلك لا يلغي أهمية الموقع الاستراتيجي للشرق الأوسط، حيث إنها تتوسط قارات العالم الثلاث (آسيا، أوروبا، وأفريقيا) وترتبط بينهم. فالمنطقة تحتوي على أهم المعابر المائية (مضيق هرمز، باب المندب، قناة السويس...) فمن يسيطر مباشرة أو بالوكالة على بوابات الشرق الأوسط المائية، يسيطر بالتالي على كل ما في الشرق الأوسط من مضيق هرمز إلى البحر الأحمر.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

- **Reference:**

1. A Study of the RAND Corporation, California, 2016, p. 68.
2. Abdel Ali Kazim Al-Maamouri, Malik Daham Al-Jumaili, Oil and Occupation in Iraq, Hammurabi Center for Research and Strategic Studies, Baghdad - Iraq, 2011, p. 66.
3. Abdel Aziz bin Othman bin Safra, Gulf-Chinese Relations.. Between Advancement and Hesitation, Opinions on the Gulf Magazine, Issue 106, 2016, Editorial of the Issue.
4. Abdel Hamid Mashri, Economic Diplomacy in the Age of Globalization, Master's Thesis (Algeria: University of Algiers, Faculty of Political Science and Media 2010, p. 31.
5. Abdel Khaleq Abdullah, "The Contemporary World and International Conflicts", World of Knowledge Series, Kuwait, 1989, p. 199.
6. Abdullah Turkmani, The Growing Regional Role of Turkey: Its Components, Dimensions, Manifestations and Limits, 1st ed., Dar Nuqush Arabiya: Tunis, 2010, p. 29.
7. Adhra Radam Marzook, The Role of Oil in Formulating the American Strategy towards the Arabian Gulf Region (Iraq as a Model), Master's Thesis submitted to the College of Arts and Sciences - Department of Political Science, Middle East University, 2015, pp. 130-131.
8. Ahmed Abdul-Ridha, US Foreign Policy Towards Iran under Joe Biden, unpublished MA thesis, College of Political Science, Al-Nahrain University, Baghdad, 2022. pp. 116-119.
9. Ahmed Attia, Political Dictionary, Dar Al Nahda Al Arabiya, 1968, p. 680.
10. Ahmed Qandil, Trump and China, a New Cold War on the Horizon, Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, Cairo, https://acpss.ahram.org.eg/Print/5661.aspx.
11. Ali Al-Din Hilal, and Jamil Matar, The Arab Regional System: A Study in Arab Political Relations, 1st ed., D.S.N., p. 22.
12. Ali Hassoun Al-Shami, Diplomacy, Its Origins and Development and the System of Diplomatic Immunities and Privileges (Amman: Dar Al-Thaqafa, 5th Edition, 2011), p. 11.
13. American Forces on a Network in China Support Iran's Efforts to Manufacture Drones, Al-Araby Al-Jadeed, March 9, 2023, accessed on 4/1/2023.
14. Ata Muhammad Salih Zahra, In Diplomatic Theory (Amman: Majdalawi Publishing and Distribution House, 2004), p. 108.
15. Badia Ashhab, The New Regionalism and Regional Integration between Developing Countries, the Arab World as a Model, Strategic and Future Studies, Issue 6, Cairo, Institute of Arab Research and Studies, 2001, p. 75.
16. Banda Youssef, Iranian President visits China.. What are the goals?, February 13, 2023, https://roayahnews.com/%25D8%25A7%25D9%25 accessed on 4/15/2023.
17. Basoud Halima, Economic Diplomacy: Conceptual and Applied Dimensions, Journal of Law and Human Sciences, Volume 15, Issue 1, 2022, p. 649.
18. Bloomberg reveals the role of Iraq and Saudi Arabia in supplying Europe with crude oil, an article published on the Alsumaria News website on July 23, 2022, available at https://bit.ly/3C7hC6X
19. China-Gulf Relations: From Energy Security to Strategic Partnership, Levant News, January 18, 2022, see https://thelevantnews.com/article/%D8%A7%D9 accessed on August 18, 2023
20. Currency War Against Iran, Al-Khandaq Website, January 1, 2023, see: https://alkhanadeq.com, accessed 4/23/2023.
21. Dalal Al-Akeili, Thucydides' Trap: Is the Hour of Clash Near?, Al-Nabaa Information Network, Baghdad, 12/8/2020, p. 4.
22. Deepika Sarasot, Iran-China Ties: A Convergence of Geo-Economic Strategies, Case Assessment Series, Arab Center for Research and Policy Studies, Doha, 2022, p. 6.
23. Determinants of US-China Relations, Harmoon Center for Contemporary Studies, Doha, February 4, 2019, p. 3.
24. Durya Saleh Abdullah Nour, Iraq in the Arab Region (An American Vision), Political and International Magazine, Issue 26-27, College of Political Science, Al-Mustansiriya University, 2015, p. 447.
25. Elena M.Savicheva, Lgor V.Ryzhov, China And Gulf Cooperation Council Countries; From Economic Deals To Strategic Partnerships, Journal International Realation, Vol.22,Nol, 2022,180-181.
26. Fadia to circumvent sanctions.. Russia and Iran resort to pariah states, Alhurra website, Washington, United States of America, 1/5/2023, viewed at https://www.alhurra.com/arabic-and- accessed on 1/12/2023
27. Fatima Ahmadi, Economic Diplomacy of the Rising Powers: The BRICS Countries as a Model, Journal of International Politics, Issue 212, 2018, Volume 53, p. 35.
28. Fatima Al-Samadi, Iran, China and the 25-Year Treaty: Will Relations Transform into a Deep Strategic Partnership?, Studies Reports, Al Jazeera Center for Studies, Doha, 2014, p. 8. Thucydides Trap is a concept coined by Graham Allison, a professor of political science at Harvard University and author of Two Pasts at

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

War: Can America and China Avoid the Thucydides Trap (?). Thucydides is a famous Greek historian, author of the book History of the Peloponnesian War, which brought together Sparta and Athens during the fifth century BC. He wrote that the rise of Athens and the fear it aroused in Sparta is what made war inevitable. Allison is the first to coin this phrase, and he previously wrote an article in 2015 about this concept in the American magazine The Atlantic. He said that the trap is limited to (the risks looming when a rising power competes with a dominant power, such as Athens' challenge to Sparta in Greece or Germany's challenge to Britain a century ago. For more, see Dalal Al-Akeili, Thucydides Trap: Is the Hour of Clash Near?, Al-Nabaa Information Network, Baghdad, 12/8/2020, p. 1. Firas Abbas Hashem Iran and the Russian-Ukrainian War Determinants and employment opportunities, Madarat Iranian Magazine, Arab Democratic Center for Studies, Berlin, Issue 16, 2022, pp. 14-15

29. Fouad Shahbazou, Taking Stock Of The Sino-Gcc Rapprochement, Institute For Development And Diplomacy, 2022,P2.

30. Ghaith Al-Rubaie, The Development of Iraqi-Chinese Relations, Journal of Political Science, University of Baghdad, Baghdad, Issue 41, 2010, pp. 8-9

31. Hajar Onaf, Algerian Economic Diplomacy and Its Role with the Countries of the African Sahel, Master's Thesis, Algeria: National Higher School of Political Science, Department of Political Sociology and International Relations, 2016). p. 17

32. Hanan Faleh Hassan, The United States Strategy towards China after the Events of September 11, 2001, Political Issues Magazine, College of Political Science, Al-Nahrain University, Issue 63, Twelfth Year 2020, p. 549.

33. Harith Qahtan Abdullah and Muthanna Faeq Marai, International Competition over Oil and Natural Gas and Its Impact on International Relations, Tikrit Journal of Political Science, Tikrit University, Salah al-Din, Issue 1, 2014, p. 137.

34. Henry Kissinger, Does the United States of America Need a Foreign Policy Towards Diplomacy for the Twenty-First Century, translated by Omar Al-Ayyubi, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut, 2002, p. 196.

35. Hurunui Rashid, Economic Diplomacy in south Asia; august 2005; p.2, 25/1/2017 the link:https://crawford.anu.edu.au

36. Hussam Ibrahim, How Did Biden's Visit Reflect China's Confrontation in the Middle East? (Analyses), Al-Mustaqbal for Advanced Research and Studies, Abu Dhabi, publication date July 19, 2022, available at: https://bit.ly/3pkcal

37. Hussam Matar, The Fragile Balance in the Hazem Contract: A Reading of the Biden Administration's Strategy to Confront China, Studies and Reports, a Non-Periodic Series Addressing Current Problems and Issues, Advisory Center for Studies and Documentation, Beirut, Issue 30, August 2022, p. 8.

38. Hussein Hafez Wahib, The Future of Iraqi-American Relations in Light of the Current American Strategy, Journal of International Studies, Center for Strategic and International Studies, Issue 36, College of Political Science, University of Baghdad 2008, p. 128.

39. Imad Haboub, The States of Economic Diplomacy, Latakia: Dar Al-Marsah, First Edition, 1996, p. 6.

40. In 1973, the late Saudi monarch, King Faisal bin Abdulaziz, agreed to accept the dollar as the sole currency for purchasing oil, in exchange for America providing military protection for the oil fields in his country, which would allow the United States to ensure the continuation of its influence over the widest area of production areas. Other OPEC countries took this step in 1975, and thus Washington succeeded in linking the dollar to oil instead of gold, which was in effect during the Bretton Woods Agreement in 1944, and because the dollar enjoys characteristics including: high liquidity, global acceptance, and relative stability, as there are no currencies that match the dollar with these characteristics. For more, see: Jia Fakhri Omar Al-Jaf, The American Strategy Towards the Arab Region, Iraq as a Model, 1st ed., Iraq Center for Studies, 2016, pp. 86-87. In the Yuan-Dollar War, Where Does China's Ambition Stand?, Sky News Abu Dhabi, April 1, 2023, accessed on 4/23/2023.

41. Iran and the Shanghai Organization: Advantages of Accession and Limits of Movement, Position Paper, Rasana, International Institute for Iranian Studies, Riyadh, 2021. P. 4.

42. Iranian Anger: Did Raisi Succeed in Activating the Strategic Agreement During His Visit to China? Position Paper, Future Center for Advanced Studies and Research, Abu Dhabi, Issue 1757, 2023.

43. Ismail Sabry Muqalled, International Political Relations: A Study of Origins and Theories (Cairo: Academic Library, 1991), p. 424.

44. It is an international alliance consisting of 9 countries: (Albania, Kuwait, Qatar, Saudi Arabia, the United States of America, the United Kingdom, Australia, the United Arab Emirates, Bahrain The main headquarters of the alliance aims to ensure the security of navigation in the Arabian Gulf, the Strait of Hormuz, the Gulf of Oman, the Bab al-Mandab Strait and the Red Sea from attacks and acts of piracy in a way that ensures the promotion of the free flow of trade, deterring threats facing ships, and ensuring global energy security. It began its duties in early November In 2019, this was only achieved under an American policy that coordinates positions with all the Gulf Cooperation Council countries, including the Kingdom of Saudi Arabia. For more,

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

see Ahmed Hashem Hammadi Al-Falahi, American Foreign Policy Towards the Kingdom of Saudi Arabia after 2011, Master's Thesis submitted to the College of Law and Political Science, University of Anbar, 2020, p. 123. Yasser Kuti, Changing Directions in Iraqi-Saudi Relations, Political Summary, Middle East Research Foundation, Volume 4 - Issue 64, Kurdistan... Iraq 2017, pp. 1-2, available at https://bit.ly/3LbQaGu
45. Jacopo Seta, Implementing the China-Iran Comprehensive Strategic Partnership Not So Fast, Arab Gulf States Institute in Washington, April 12, 2022, see: https://agsiw.org/ar/implementing-the-china-iran-, comprehensive-strategic-partnership-not-so-fast-arabic
46. Kamal Salem Al-Shukri, The Middle East and Arab National Security Project, Damascus University Journal for Economic and Legal Sciences, Volume 28, Issue 1, 2012, pp. 514, 515.
47. Karar Anwar Al-Badri, China's Relations with the Expanded Neighborhood Countries: Iraq as a Model, Karas Al-Nahrain, Al-Nahrain Center for Strategic Studies, Baghdad, 2019, p. 2.
48. Khaled Hashem, Continuity in US Foreign Policy from Biden to Trump, Al-Sabah Newspaper, 04/16/2022, accessed on 04/23/2023, https://alsabaah.iq/63353.htm.
49. Khawla Asab, The Political Economy of US-Chinese Competition in International Trade, Unpublished Master's Thesis, College of Law and Political Science, University of May 8, 1945, Qalmah, 2021, p. 55.
50. Lee, Donna and Brain Hocking, "Economic Diplomacy" in Robert A. Denemark (ed) the international studies Encyclopedia, Vol. II, (2010), PP. 1216-1227.
51. Mahmoud Raya, China in the Face of Trump's Strategy, Political Affairs, Kayhan Al-Arabi Newspaper, Issue 9745, January 25, 2017, p. Murshid Muhammad Murshid Abu Abdullah, American policies towards the international system in the era of Donald Trump, "China as a model" (2017-2020), Faculty of Arts and Humanities, Al-Azhar University, Gaza, 2022, p. 76. Mazhar Muhammad Salih, The full terms of the Iraqi-Chinese agreement, a published report, Buratha News Agency, 1/14/2020, see http://burathanews.com/arabic/reports/362114, accessed on 1/14/2023.
52. Malak Qaed, Trump's Strategy and Strengthening the Position of "Israel" in the Middle East, Political Studies, Egyptian Institute for Studies, Istanbul, 2020, p. 6.
53. Mamdouh Mahmoud Mustafa Mansour, The American-Soviet Conflict in the Middle East, Madbouly Library, p. 41.
54. Mansour Bou Karim, Trends of American Foreign Policy towards the Middle East Region under Trump's Rule, Harmoon Center for Contemporary Studies, Doha, 2018/1/28, p. 22.
55. Maria Maalouf, How America Deals with China's Approach to the Middle East, Sky News Arabia, December 13, 2022, see https://www.skynewsarabia.com/blog/1580223, accessed on 4/2/2023.
56. Mohammed bin Saqr Al-Salami, US-China Rivalry and Its Implications for the Middle East Region, Rasana, International Institute for Iranian Studies, Riyadh, 2021, p. 5.
57. Mohammed Mahmoud Mahdi, US Policies of the Trump Administration towards Iran and Their Impact on Relations between the Two Countries under Biden, Al Jazeera Center for Studies, Doha, September 8, 2021, p. 5.
58. Mohammed Mahmoud Mahdi, US Policies of the Trump Administration towards Iran, previously mentioned source, p. 14.
59 Mohammed Mahyawi, The Impact of the Chinese Rise on the International System in Light of American Hegemony, Journal of Political and Legal Notebooks, Faculty of Law and Political Science, Tlemcen, Issue 2, 2021, pp. 465-469.
60. Motives for US President Biden's Visit to Saudi Arabia, Analyses and Opinions, Hammurabi Center for Research and Strategic Studies, Baghdad, July 22, 2022, p. 3.
61. Munem Al-Ammar, International Relations with Countries Geographically Neighboring Turkey/Iran, Political Issues Magazine, Issue, College of Political Science, Nahrain University 2006, p. 28.
62. Nicoleta Vasilcovschi, Commercial diplomacy importance and the role of peace promoter in the globalisation Ed. (Romania: Iasi University Press, 2005) p28
63. Prime Minister Adel Abdul Mahdi receives a phone call from Saudi Crown Prince Mohammed bin Salman Media Office of the Prime Minister, September 6, 2019, accessed March 29, 2022, available at: https://pmo.iq/press2019/6-9-2019001.htm
64. Qalaa Al-Durus, Samir, The Strategic and Economic Importance and Major International Stakes of the Middle East and the African Sahel Regions: A Comparative Geopolitical Study, Al-Ijtihad Journal of Legal and Economic Studies, University of Tamanghasset - Algeria, Issue 1, 565, 2022, p. 5.
65. Rami Abdullah Abdul Mohsen Abdul Qader, US Foreign Policy Under Joe Biden Towards Iran, Iranian Orbits Magazine, Arab Democratic Center for Studies, Berlin, Issue 12, 2021, p. 143.
66. Reham Bahi, The Role of Middle and Regional Powers in Light of the Transformations of the International System, Monthly Electronic Journal, Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, Cairo, Issue 100, December 2022, pp. 20-21.
67. Saad Shaker Shibli, Strategic Transformations in the Middle East and Their Impact on the Gulf Regional Security Environment, 1st ed., Dar Zahran for Publishing and Distribution 18, Jordan, 2014, p. 18.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

68. Salah Khalilah Muhammadin China Towards Multipolar Competitiveness in the Twenty-First Century: The Belt and Road Initiative as a Model (2013-2021), Journal of the Faculty of Politics and Economics, Alexandria University, Alexandria, Issue 13, January 2022, p. 189.
69. Samar Al-Khamlichi and Anas Kweez Benallal, The Trump Administration: The Constant and the Variable in American Foreign Policy, Policy Studies, Egyptian Center for Studies, Cairo, 2019, p. 17.
70. Sayed Ghoneim, Fingers on the Trigger, National Security Strategies of Major Powers and Their Impact on the Middle East, 1st ed., Dar Safafa for Publishing, Distribution and Studies, Cairo, 2021, p. 198.
71. Steven Terner, A China-Russia Swift Alternative Will Not Undermine Iran Sanctions, Policy Analysis, WASHINGTON INSTITUTE, Feb 25, 2022, See the online link: https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/china-russia. , Viewed on 2023\1\13.
72. The Saudi Crown Prince and the Iraqi Prime Minister hold an official discussion session, Bahrain News Agency, April 1, 2021, accessed March 29, available at https://bit.ly/3N EUq3
73. The terms of the Iraqi-Chinese agreement include China's desire to develop its economic relations with Iraq based on the framework of its global program called the Belt and Road Initiative, inspired by the idea of the ancient Silk Road that paves the way for enhancing communication, investment, trade and the flow of capital between China, Asia, Africa and Europe. The (Belt) consists of projects linking China to Europe via Asia and the Middle East by land, while the (Road) refers to projects linked to sea routes linking China to Africa and the Middle East via Southeast Asia and South Asia and all the countries that signed the initiative with Beijing. Noting in this regard that the international group associated with the Belt and Road Initiative today constitutes about 66% of the world's population and nearly a third of the global GDP Framework Cooperation Sinecure between Iraq and the Chinese State Export Credit and Export Guarantee Corporation, for more see Mazhar Muhammad Salih, the full terms of the Iraqi-Chinese agreement, published report, Buratha News Agency, 1/14/2020, http://burathanews.com/arabic/reports/362114. Cui Wei, Chinese Ambassador Writes to Al Bayan The Belt and Road Initiative and Sino-Iraqi Relations Al Bayan Center for Studies and Planning, Baghdad, 2023, p. 10
74. Wedad Al-Masawi, US-Chinese Relations: Developments and Problems, Egyptian Institute for Studies, Istanbul, 2021, p. 26, and Muhammad Mahmoud Mahdi, US Policies of the Trump Administration towards Iran, previously mentioned source, pp. 11-12. Waseem Salem Abdullah Al-Mazoughi US-China Relations: A Comparative Study of US-China Relations During the Administration of Barack Obama and Donald Trump (2009-2017) (2017-2020), Journal of Political Science and Law, Arab Democratic Center, Berlin, Issue 23. P. 126.
75. Zahra Mahmoud Lotfia and Yassin Mahmoud Obaidi, The Biden Administration.. The Most Prominent Challenges, Information and Decision Support Center, Egyptian Cabinet, Cairo 2021, p. 23.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/